العدد العشرون | مجلد (٨) | يوليو ٢٠٢٣

المؤشرات الاقتصادية

ECONOMIC INDICATORS

قطاع الاستثمار والموارد - الدعم الفني للإستثمار

بنك الاستثمار القومي
NATIONAL INVESTMENT BANK
تنمية مصر رسالتنا

بنك الاستثمار القومي
NATIONAL INVESTMENT BANK

قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

المؤشرات الاقتصادية

ECONOMIC INDICATORS

العدد العشرون مجلد (٨) يوليو 2023

مجلس الإدارة

الدكتورة/ هالة حلمي السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية	(رئيس)
السيد الأستاذ/أشرف محمد محمد عزت نجم نائب رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي والعضو المنتدب	(نائب)
الأستاذ/أسامة عبد المنعم صالح وزير الاستثمار الأسبق - من ذوي الخبرة	(عضو)
الأستاذ/محمد محمود الأتربي رئيس مجلس إدارة بنك مصر - من ذوي الخبرة	(عضو)
الأستاذ/شريف عاشور وكيل المحافظ لقطاع الرقابة والاشراف - ممثل البنك المركزي	(عضو)
المستشار/ محمد صبحي عطيه نائب رئيس مجلس الدولة. رئيس إدارة فتوى رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء وملحقاتها	(عضو)
الأستاذ / ابوبكر عبد الحميد حسن مستشار السيد الدكتور / وزير المالية - ممثل وزارة المالية	(عضو)
الأستاذ / شريف سمير محمود سامى الرئيس السابق للهيئة العامة للرقابة المالية - ممثل وزارة التخطيط	(عضو)
الأستاذ/مدحت مصطفى كمال المدنى خبير التنمية الادارية - ممثل وزارة التضامن الإجتماعي	(عضو)
الأستاذ الدكتور/ حسين محمد أحمد عيسى رئيس لجنة الخطة والموازنة سابقا - من ذوي الخبرة	(عضو)
الأستاذ/أحمد علاءالدين علي الجندي من ذوي الخبرة	(عضو)
السيد الأستاذ/ حسام أحمد هيبة الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة	(عضو)

المحتويـــــات

متابعة استثمارات الخطة والنشاط التمويلي للبنك	٤
مبادرة حياة كريمة - حصاد المرحلة الأولى وآفاق المرحلة الثانية	٧
منظومة الخدمات الحكومية المتكاملة	١١
أهم مؤشرات الاقتصاد المصري	١٤
انضمام مصر لبنك التنمية الجديد وعلاقته بالبريكس	٢٨
آفاق الاقتصاد العالمي حسب صندوق النقد الدولي	٣٣

متابعة استثمارات خطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والنشاط التمويلي لبنك الاستثمار القومي خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣

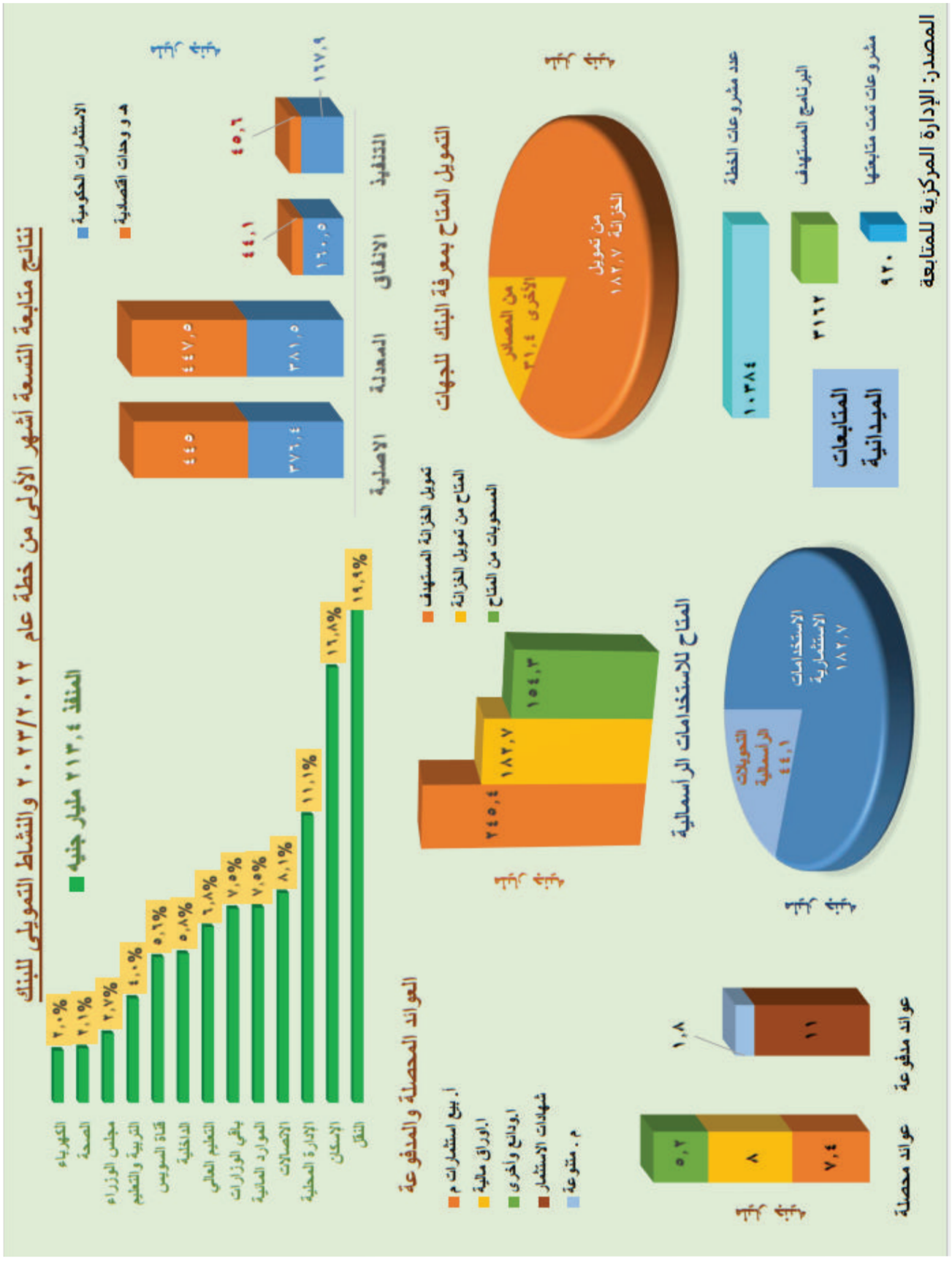

متابعة الخطة الاستثمارية خلال التسعة أشهر الأولى من خطة عام 2022 / 2023

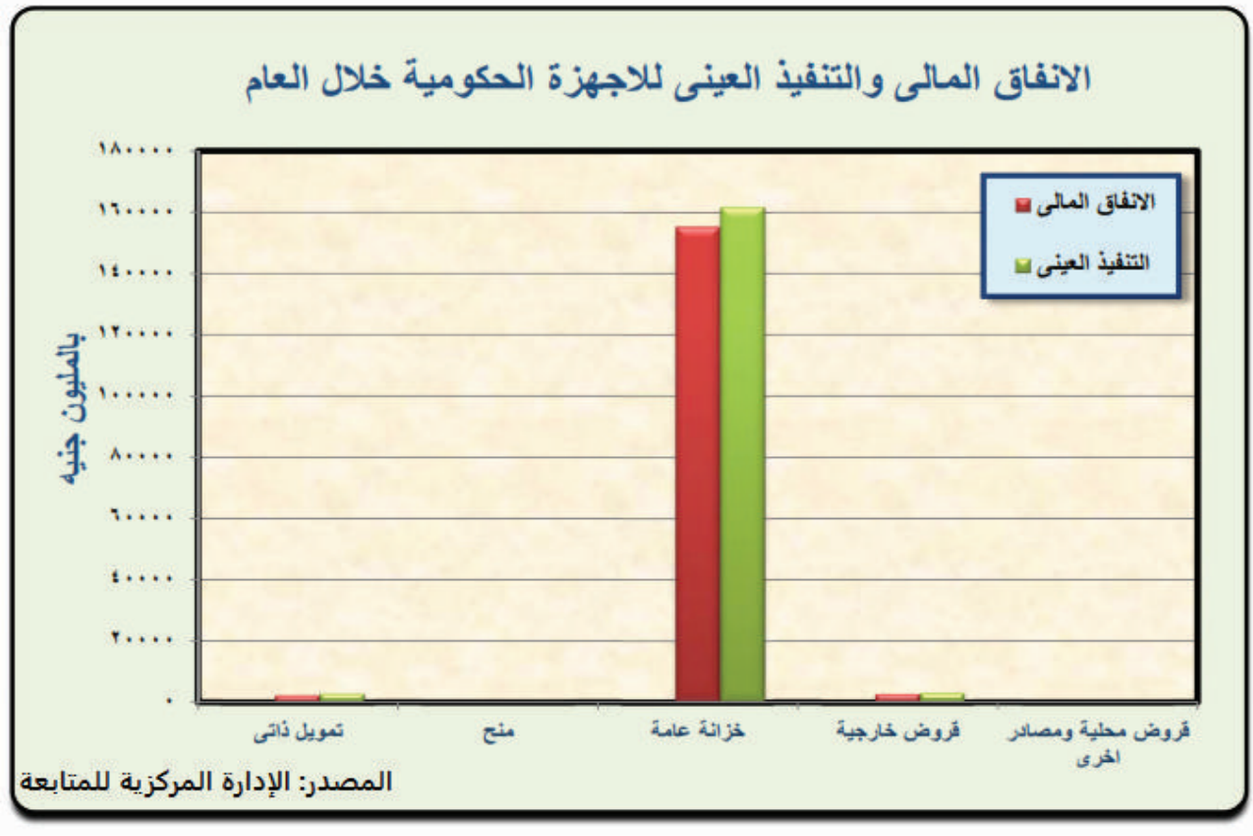

المصدر: الإدارة المركزية للمتابعة

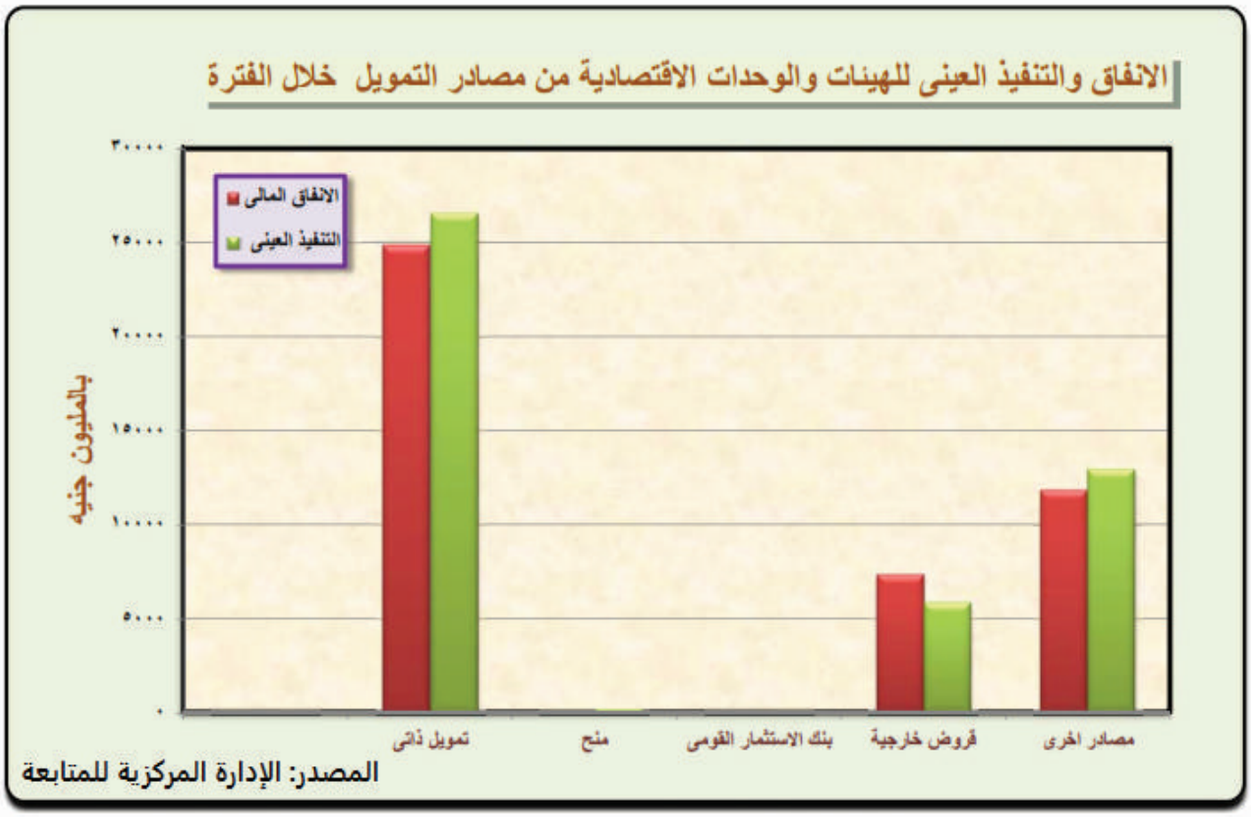

المصدر: الإدارة المركزية للمتابعة

التمويل المتاح بمعرفة البنك من كافة مصادر التمويل والمسحوب منه خلال الفترة

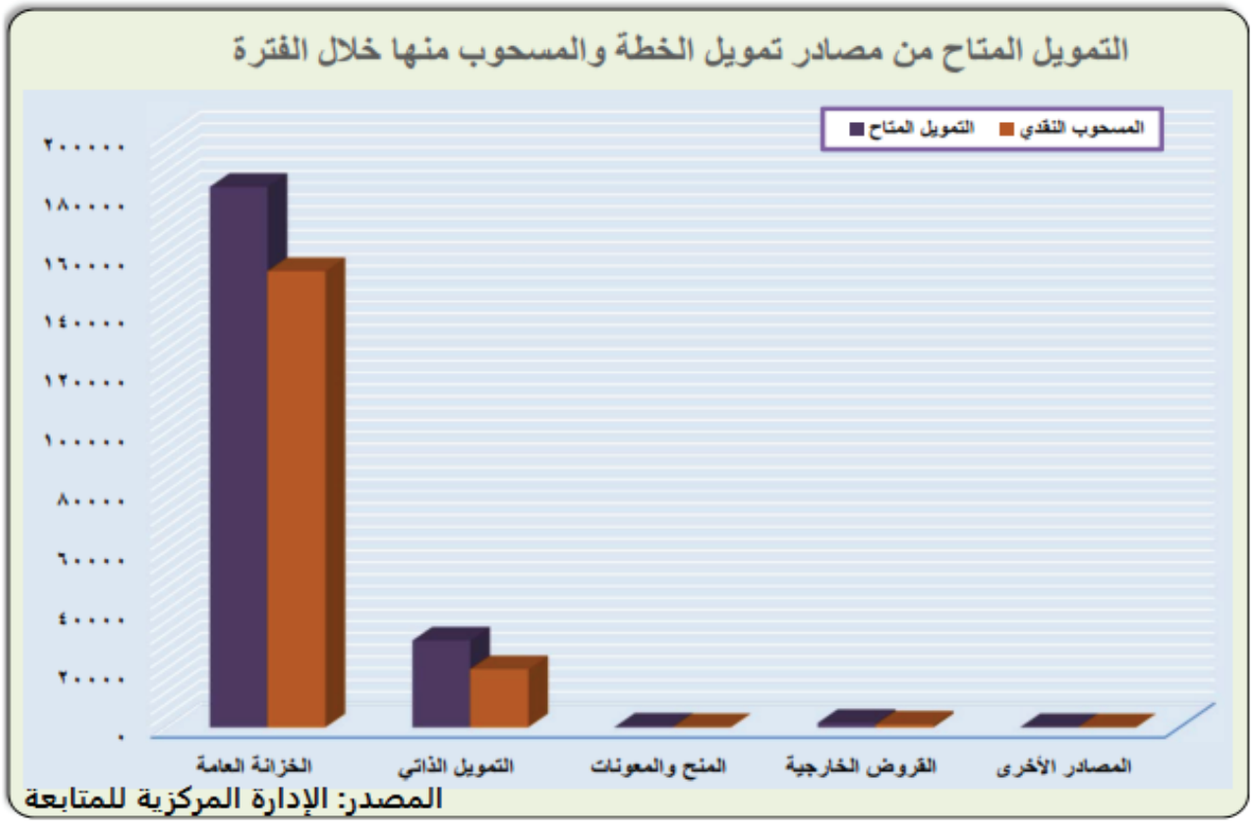

المصدر: الإدارة المركزية للمتابعة

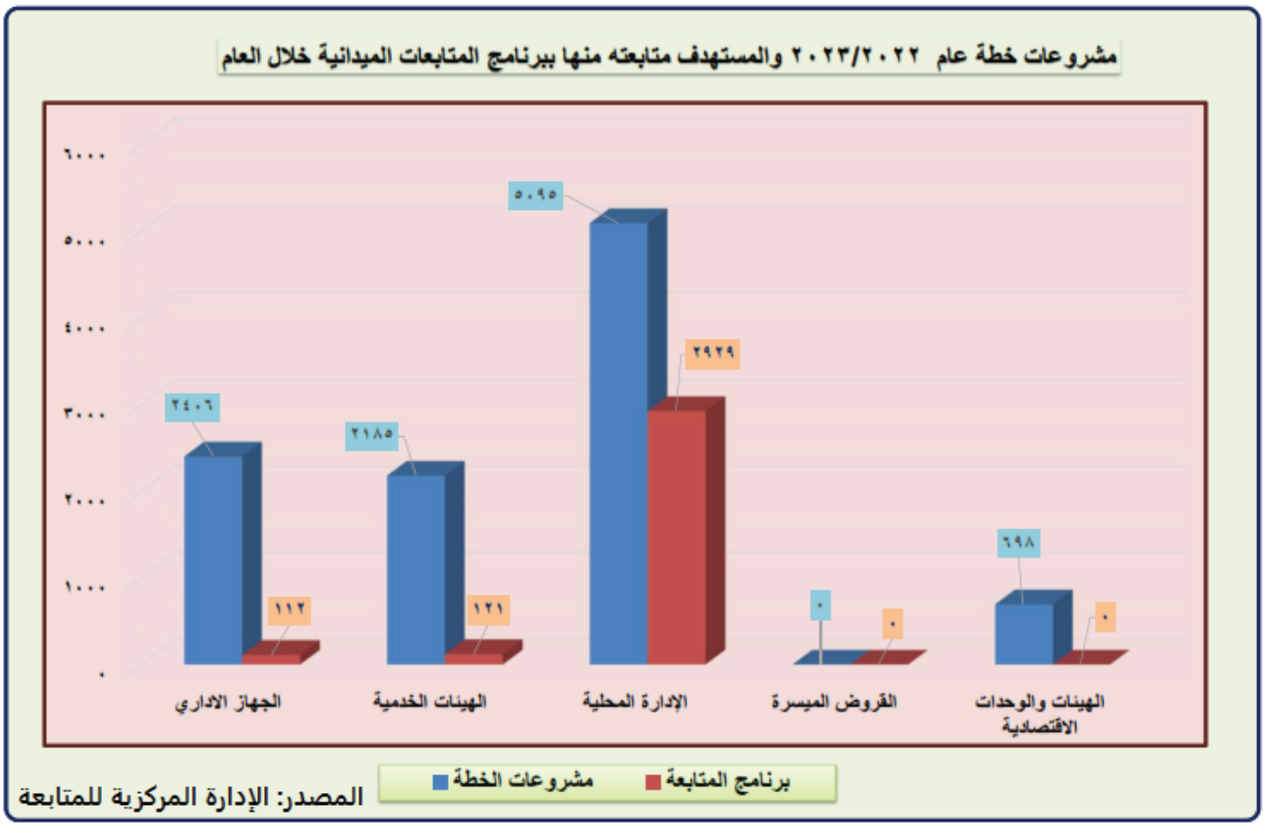

المصدر: الإدارة المركزية للمتابعة

مبادرة حياة كريمة
حصاد المرحلة الأولى وآفاق المرحلة الثانية

هي مبادرة أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي في ٢ يناير عام ٢٠١٩ لتحسين مستوى الحياة لفئات المجتمع الأكثر احتياجًا على مستوى الدولة، وتسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات اليومية المقدمة للمواطنين الأكثر احتياجًا وبخاصة في القرى.

وقد نشأت الفكرة عندما شارك الشباب المتطوع بعرض رؤيتهم وأفكارهم في المؤتمر الأول لمبادرة "حياة كريمة"، والذي عقُد على هامش المؤتمر الوطني السابع للشباب في ٣٠ يوليو ٢٠١٩، وعلى إثره تم انشاء مؤسسة حياة كريمة بتاريخ ٢٢ اكتوبر ٢٠١٩ من شباب متطوع يقدم نموذج فريد يحتذى به في العمل التطوعي

تهدف المبادرة إلى توفير الحياة الكريمة للفئات الأكثر احتياجًا على مستوى الجمهورية، كما تتضمن تقديم الرعاية الصحية والخدمات الطبية والعمليات الجراحية، وصرف أجهزة تعويضية لهذه الفئات، فضلًا عن تنمية القرى الأكثر احتياجًا وفقًا لخريطة الفقر، وتوفير فرص عمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القرى والمناطق الأكثر احتياجًا، وتجهيز الفتيات اليتيمات للزواج. الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة يوميا للمواطنين وذلك للنهوض بمستوى معيشة هذه الفئات ومجتمعاتهم المحلية

ولأول مرة على مستوى العمل العام، تجتمع نحو ١٧ وزارة وهيئة و٢٣ منظمة مجتمع مدني لتنفيذ هذا المشروع الأهم على الإطلاق.

الفئات المستهدفة من هذه المبادرة هي:

- الأسر الأكثر احتياجا في التجمعات الريفية.
- كبار السن.
- ذوي الهمم
- المتطوعين
- النساء المعيلات والمطلقات.
- الأيتام والأطفال.
- الشباب القادر على العمل

مراحل عمل المبادرة

تهتم المبادرة ب ١٧,٧ مليون فقير في قرى "حياة كريمة" حيث يشكلون ٦٠٪ من فقراء مصر وتنقسم المبادرة الى ٣ مراحل:

- **المرحلة الأولى من المبادرة:** تشمل القرى التي ينتشر بها الفقر بنسبة ٧٠٪ فيما أكثر، وتحتاج إلى تدخلات عاجلة. وتستهدف ٩ مليون فقير بنسبة ٥٠٪ من إجمالي الفقراء المستفيدين، يقطنون في عدد من القرى يبلغ ١٤٧٧ قرية تتبع ٥٢ مركز.
- **المرحلة الثانية من المبادرة:** القرى ذات نسب الفقر من ٥٠٪ إلى ٧٠ ٪: وهي القرى الفقيرة التي تحتاج إلى تدخل ولكنها أقل صعوبة من المجموعة الأولى. وتستهدف ٥ مليون فقير بنسبة ٢٤٪ من إجمالي الفقراء المستفيدين، ويقطنون في عدد القرى تبلغ ١٦٤٧ قرية تتبع ٥٢ مركز.
- **المرحلة الثالثة من المبادرة:** وهي القرى ذات نسب الفقر أقل من ٥٠٪: وتواجه تحديات أقل لتجاوز الفقر. وتستهدف ٣,٧ مليون فقير بنسبة الفقراء المستفيدين ٢١,٦٪، ويقطنون في عدد القرى تبلغ ١٣٦٧ قرية تتبع ٦٧ مركز.

المعايير الأساسية لتحديد القرى الأكثر إحتياجاً

١. ضعف الخدمات الأساسية من شبكات الصرف الصحي وشبكات المياه.
٢. إنخفاض نسبة التعليم، وإرتفاع كثافة فصول المدارس.
٣. الإحتياج إلى خدمات صحية مكثفة لسد إحتياجات الرعاية الصحية.
٤. سوء أحوال شبكات الطرق.
٥. إرتفاع نسبة فقر الأسر القاطنة في تلك القرى

دور بنك الاستثمار القومى في مبادرة حياة كريمة

- بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٢ صدر قرار السيدة الدكتورة/ وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢١ بتشكيل لجنة فرعية منبثقة عن اللجنة التنسيقية لمبادرة (تطوير القرى المصرية – حياة كريمة) تختص بمراجعة وتدقيق المستندات الخاصة بالمبادرة.
- بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٧ صدر قرار السيدة الدكتورة/ وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٣ بإعادة تشكيل اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة التنسيقية لمبادرة (تطوير القرى المصرية – حياة كريمة) تختص بمراجعة وتدقيق المستندات الخاصة بالمبادرة.
- يمثل في هذه اللجان عضوان من بنك الاستثمار القومى حالياَ
- تبلغ جملة الاستثمارات المعتمدة للصرف على البرنامج خلال العامين الماليين ٢٠٢٢/٢٠٢١ (مرحلة أولى)، ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (مرحلة ثانية) نحو ٢٤٠ مليار جنيه بالتساوى بين المرحلتين (بخلاف ماتقوم بتنفيذه الهيئة الهندسية للقوات المسلحة) منه مبلغ نحو ١٤٥ مليار جنيه تم البدء في تنفيذه بالمرحلتين بموافقة مجلس الوزراء.

• يبلغ جملة المتاح للمرحلتين خلال الفترة من ٢٠٢١/٨/١ حتى ٢٠٢٣/٦/١٥ نحو ٩٦,٥ مليار جنيه.

• تم فتح حسابات رئيسية وفرعية للجهات التابع لها مشروعات برنامج حياة كريمة ببنك الاستثمارالقومى متضمنة حسابات للمرحلتين الأولى والثانية وحسابات مستقلة للاستقطاعات.

• تقوم وزارة التخطيط بعرض الموقف المالى والتنفيذى لمشروعات المبادرة للجهات المعنية كمجلس الوزراء وهيئة الشئون المالية للقوات المسلحة وغيرها من خلال التعامل مع قاعدة البيانات للمبادرة بوزارة التخطيط ويتم استيفاء بياناتها من جهات الاسناد

كما يتم مراجعة المستندات المقدمة من الجهات والمؤيدة للصرف والتنفيذ من الدفعات التمويلية المتاحة وتتضمن أعمال المراجعة: مراجعة وتدقيق أوامر الدفع الالكترونية المنصرفة على المشروعات والتأكد من صرفها على مشروعات المبادرة - مراجعة مستخلصات الاعمال المقدمة - مراجعة العقود والمقايسات المقدمة.

أهم منفذات المرحلة الأولى من المبادرة:
حيث تم انتهاء من الاعمال الانشائية لـ:

• الصرف الصحى: ١٦,٣ الف كم شبكات صرف صحى وعمل ١٤٩ مشروع صرف صحى متكامل في ١٥٣ قرية وعمل وصلات صرف صحى منزلى بعدد ٢٨٧ الف وصلة صرف صحى

• الصحة : ١٩١ وحدة صحية و ١٥٧ وحدة اسعاف

• مياه الشرب: ٧٠ محطة مياه شرب - تم مد وتدعيم شبكات مياه الشرب في ٣٩٤ قرية باطوال ٧,٥ الف كم - تم عمل ٢٤ الف وصلة مياه في ٣٢٩ قرية

• الاتصالات: تم توصيل ٥٩ قرية بالانترنت فائق السرعة وتركيب ٩٨٩ برج شبكة محمول - ٦٢٠ مكتب بريد

• الرى: تم عمل ٣١٨ مشروع تاهيل وتبطين الترع بطول ١١٦٤ كم وانشاء ١٧٨ كوبرى رى

• الطرق الرئيسية والنقل: تم تطوير ٨ طريق رئيسى و٤٥ محطة سكة حديد

• التعليم : تم انشاء ١٤١٧٠ فصل وصيانة ١٢٤٢ مدرسة

• مجمعات الخدمات الحكومية: تم الانتهاء من انشاء ١١٤ مجمع حكومي

• الغاز الطبيعى: تم تغطية ٨٢ قرية بخدمات الغاز الطبيعى

• الشباب والرياضة : تم انشاء ٣٦١ مركز شباب

• كما تم الانتهاء من اعمال تخص التضامن والإسكان الاجتماعى وعمل ٩٣ مركز خدمة زراعية و ١٢٤ نقطة شرطة

اهم منفذات المرحلة الثانية من المبادرة:

• تم تنفيذ قوافل طبية بمشاركة ١٠٦٥ عيادة، وتم إجراء ٢٠ ألفًا و٦٦٣ تحليل دم وطفيليات وأشعة، وعقد ٢٨ ألفًا و٨١٣ ندوة تثقيف صحي لرفع الوعي الصحي لدى المواطنين، وتم تحويل ١٥٩٩ حالة إلى المستشفيات لإجراء عمليات جراحية واستصدار قرارات من المجالس الطبية للعلاج على نفقة الدولة والتأمين الصحي. والكشف الطبي على ١٣ ألفًا و٣٨٢ مواطنًا بمحافظة أسوان، و٥ آلاف و٨٤١ مواطنًا بأسيوط، و٦ آلاف و٢٥٣ مواطنًا بالإسكندرية، و١٦٥٣ مواطنًا بالإسماعيلية، و٣ آلاف و٣٥١ مواطنًا بالأقصر، و١٤٥٩ مواطنًا بالبحر الأحمر، و١٠ آلاف و٣٠٣ مواطنين بالبحيرة، و٥ آلاف و٣٠١ مواطن بالجيزة، و٦ آلاف و٢٤٤ مواطنًا بالدقهلية، و٩٢٢ مواطنًا بالسويس، و٤ آلاف و٨١٩ مواطنًا بالشرقية، و ١٤٣٥ مواطنًا بالغربية.

• ويتم تنفيذ المرحلة الثانية للتطوير للعام الحالي بعدد (١٦) قرية بإجمالي استثمارات بقيمة ٤٤,٥ مليون جنيه ومنها الأعمال الاتية:

• تنفيذ كل وصلات الصرف الصحي المنزلية المرتبطة بمشروعات الصرف الصحي الجاري تنفيذها في إطار المبادرة الرئاسية "تحسين جودة الحياة في التجمعات الريفية: حياة كريمة".بقيمة تصل إلى نحو نصف مليار جنيه.

• تغيير جميع أعمدة الإنارة المتهالكة ويراعى أن تكون جميع الأعمدة بحالة جيدة. وعزل جميع موصلات التغذية بالكامل حتى مصدر تغذية المشترك.وتأريض الشبكة بالكامل لضمان استقرار وجودة التغذية. تطوير مكونات الشبكة من محولات وأكشاك وجميع مصادر التغذية. استكمال ما تم خلال المرحلة الأولى والثانية.

• تأمين التغذية من خلال المصادر التبادلية وكذا موزعات التغذية الرئيسية. استكمال تغيير العدادات لمسبوقة الدفع أو ذكية.

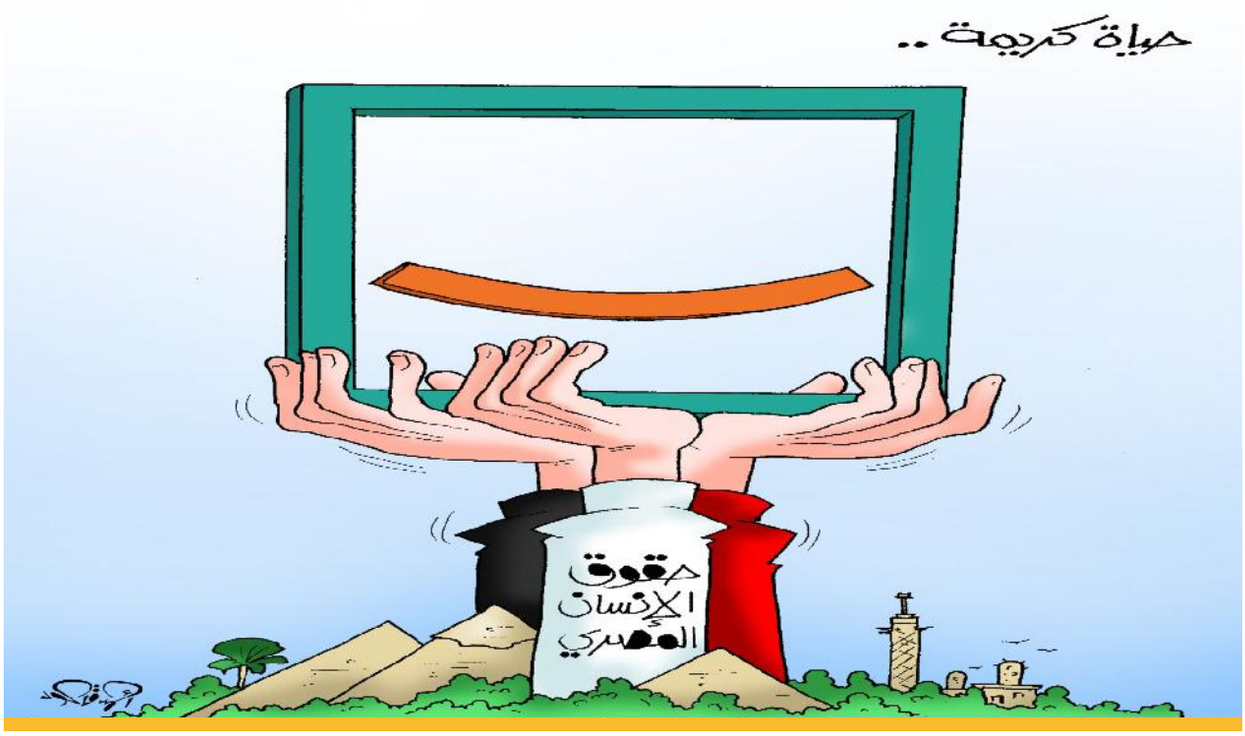

منظومة الخدمات الحكومية المتكاملة

• ماذا يعني مصطلح G to G

- (G2G) مصطلح يعني علاقات تبادلية لنقل البيانات الرسمية و تداولها إلكترونيا بين الجهات الحكومية المختلفة على المستوى المحلي ، بهدف تبسيط الإجراءات وتسهيل حياة المواطنين ، وذلك في إطار الوصول إلى " وطن رقمي " يواكب التحول الرقمي عالمياً .

- تتم هذه التعاملات من خلال المشاركة الإلكترونية لأنظمة البيانات والمعلومات بين الجهات الحكومية أو الإدارات أو المنظمات الرسمية ، و ذلك من خلال وحدة إتصال مركزية تعمل على تفعيل وتسهيل الاتصال ونقل البيانات بين الجهات الحكومية المختلفة والعمل على وضع الأسس والمبادئ الخاصة بنقل البيانات .

- و يحكم هذه التعاملات مجموعة من الأسس والمبادئ الخاصة لتأمين نقل البيانات والمعلومات بين الجهات الحكومية .

• ما الذي يدفع لتبني مبادرات G to G

هناك العديد من العوامل التي تدفع الحكومات المحلية لتبني هذه الأنظمة منها :

- تقليل تكاليف تكنولوجيا المعلومات و حل مشاكل كمية البيانات المتزايدة التي تتعامل معها الحكومات .

- لضمان الشفافية في البيانات المتداولة .

- لضمان المساءلة في الجهات الحكومية و محاربة الفساد و سوء الإدارة .

- لتسريع إجراءات العمل بالجهات الحكومية.

- لزيادة الانفتاح وجعل العمل الحكومي في متناول المواطنين.

- لتتمكن من مشاركة مزايا البيانات بسهولة مع المواطنين.

- لزيادة استخدام التكنولوجيا الرقمية في عمل الحكومة.

مصر الرقمية

• الأهداف

تتمثل الأهداف الرئيسية المرجوة من تطبيق مبادرات G to G ما يلي :

- تبسيط إجراءات حوكمة للحكومة.
- جعل الإدارة الحكومية أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة.
- الحد من الفساد في الحكومة.
- ضمان سرعة إدارة الخدمات الحكومية.
- تقليص الإنفاق الحكومي.

• الفوائد G to G

تطبيق مبادرات G to G يترتب عليه عدة فوائد و نتائج إيجابية منها :-

- رفع كفاءة العمليات الحكومية.
- جعل الوظائف الحكومية أكثر شفافية.
- سهولة الوصول إلى الخدمات والمعلومات الحكومية للمواطنين.
- بناء الثقة بين الجهات الحكومية.
- أداء أفضل ومنسق بين مختلف الإدارات الحكومية.
- تقديم خدمة أفضل للمواطنين.
- مجال أقل للأخطاء البشرية.
- بناء الثقة والتعاون بين مختلف الجهات الحكومية بما يؤدي إلى نتائج أفضل للمواطنين .

• مبادرات G to G في مصر

- تغيرت موارد الدول وأصبحت الثروة الحقيقية والأهم لأي دولة هي البيانات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- وأصبح التحول الرقمي ليس مجرد توجه عالمي ، بل أصبح ركيزة لكافة القطاعات وهو ما أكدته جائحة كورونا - من خلال تحسين الكفاءة والفعالية والجودة والإنتاجية والتنافسية في مجال الحكومة الإلكترونية و تحقيق أقصى إستفادة ممكنة من التكنولوجيا الناشئة في كافة قطاعات الدولة .
- و قد إرتكزت استراتيجية مصر الرقمية التي أطلقتها الدولة في عام ٢٠١٨ علي ٣ محاور أساسية هي : التحول الرقمي ، بناء الإنسان المصري رقمياً ، ورعاية الاستثمار والإبداع التكنولوجي.
- و في إطار تنفيذ هذه الإستراتيجية قامت الدولة المصرية بالعديد من المبادرات و الجهود الملموسة في مجال التطوير المؤسسي الرقمي والتحول الرقمي للوصول إلي الجمهورية الجديدة الذكية .

- نجح قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات في تهيئة المناخ الداعم لدمج التكنولوجيا في كافة قطاعات الدولة لبناء مصر الرقمية وتحقيق التحول إلى مجتمع رقمي متكامل .

- و تم توقيع العديد من بروتوكولات التبادل الرقمي للبيانات ، و حتى الآن تم ربط ٢٥ ألف مبني حكومي وتكامل بيانات ١٠٠ جهة حكومية .

- و إستطاع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في أن يكون أعلي قطاعات الدولة نمواً للعام الخامس علي التوالي ، حيث ينمو القطاع بنسبة ١٥,٥٪ إلي ١٧٪ كل عام خلال الأعوام الخمسة الماضية.

- وزاد نصيب قطاع الاتصالات في الناتج القومي الإجمالي من ٣,٢٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ إلي أكثر من ٥٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

أهم مؤشرات الاقتصاد المصري

أولاً: مؤشرات القطاع الحقيقي

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

توقع صندوق النقد، في تقريره (آفاق الاقتصاد العالمي) أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر لنحو ٣,٧ ٪ في عام ٢٠٢٣، وهو أقل من توقعاته السابقة البالغة ٤,٤ ٪ في أكتوبر٢٠٢٢، ونحو ٤ ٪ في يناير٢٠٢٣، وخفض الصندوق توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلاد في عام ٢٠٢٤ إلى ٥٪، انخفاضًا من ٥,٣٪ توقعها في يناير٢٠٢٣. وتقل توقعات الصندوق لنمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عن الهدف الحكومي البالغ ٤,١ ٪ المحدد للسنة المالية ٢٣-٢٠٢٤، والذي يبدأ في يوليو٢٠٢٣.

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي باسعار السوق%

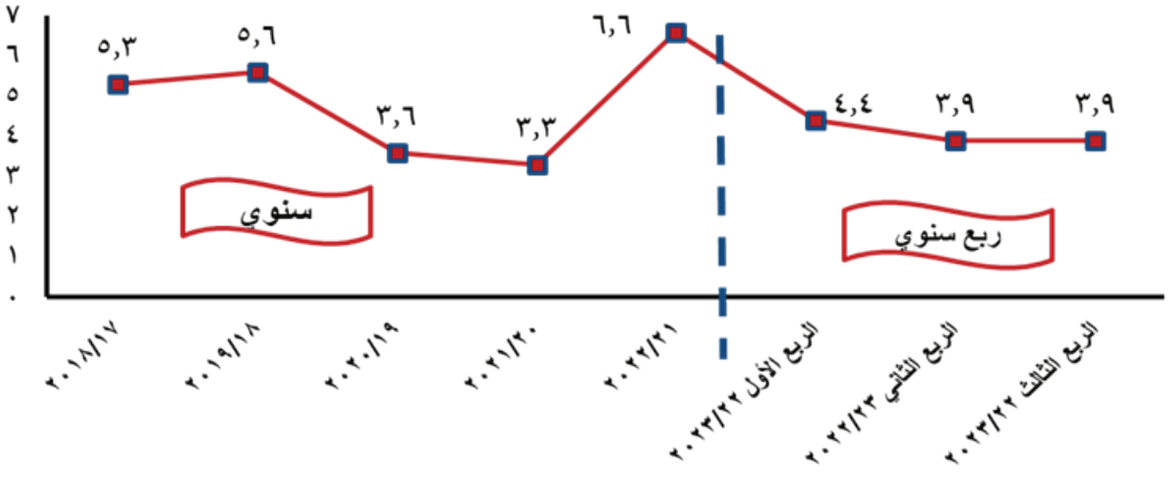

الرقم القياسي للصناعات التحويلية

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، انخفاض الرقم القياسي للصناعات التحويلية والاستخراجية (بدون الزيت الخام والمنتجات البترولية) بنسبة ٨,٤٤ ٪ ليبلغ ٩٩,٣٣ خلال شهر أبريل ٢٠٢٣ (أولي) مقابل ١٠٨,٤٩ خلال مارس ٢٠٢٣ (نهائي).

انخفاض الرقم القياسي للصناعات التحويلية في أبريل٢٠٢٣ مقارنة بشهر أبريل ٢٠٢٢

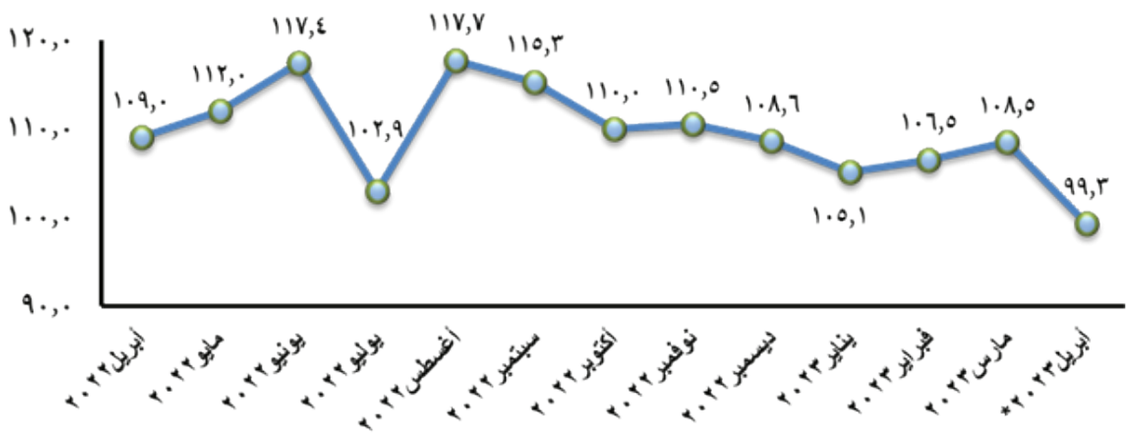

عائدات هيئة قناة السويس

وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حققت حركة التجارة العابرة بقناة السويس خلال الفترة من يوليو حتى مايو من العام المالي ٢٢-٢٠٢٣ إيرادات بلغت ٨,٥ مليار دولار، بزيادة ٣٦٪ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي ٢١-٢٠٢٢ والذي سجل ٦,٢ مليار دولار. وعبرت القناة خلال الـ ١١ شهرا من العام المالي ٢٢-٢٠٢٣، ٢٣ ألفا و٧٤٩ سفينة بزيادة بلغت ١٨,٢٪ مقارنة بنفس الفترة للعام المالي السابق ٢١-٢٠٢٢ .

ارتفاع عائدات هيئة قناة السويس في مايو ٢٠٢٣ مقارنة بشهر مايو ٢٠٢٢

البترول والغاز الطبيعي

وفقا لنشرة التجارة الخارجية التي أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فقد تم تسجيل انخفاض بنسبة ٧٥,٦٪ في قيمة صادرات مصر من الغاز الطبيعي والمسال، خلال شهر أبريل ٢٠٢٣، كما ذكر وزير البترول والثروة المعدنية المصري، طارق الملا، أن مصر لم تصدر أي كميات من الغاز الطبيعي المسال، في شهر يونيو ٢٠٢٣، بسبب عوامل موسمية، من بينها ارتفاع الاستهلاك المحلي وتراجع الإنتاج المحلي، وأضاف أنه يتوقع استئناف التصدير خلال يوليو ٢٠٢٣.

انخفاض الاستهلاك والانتاج من البترول والغاز الطبيعي في أبريل ٢٠٢٣ مقارنة بشهر أبريل ٢٠٢٢

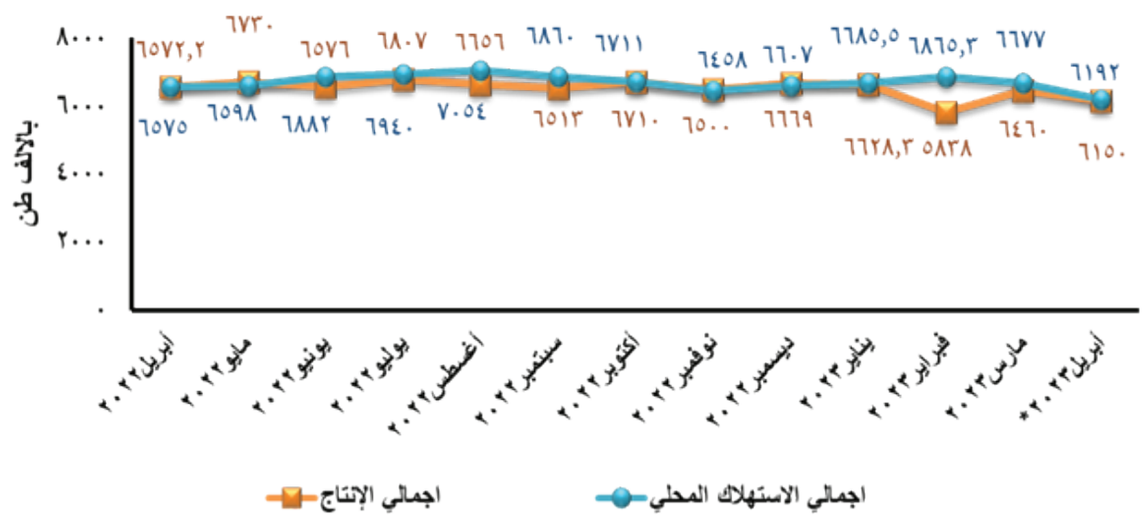

الكهرباء المولدة والمستخدمة

انخفضت كمية الكهرباء المولدة وارتفعت الكمية المستخدمة في مارس ٢٠٢٣ مقارنة بـشهر مارس ٢٠٢٢، ووصلت كمية الكهرباء المولدة في مارس ٢٠٢٣ لنحو ١٦,٧ (جيجا.و.س) مقارنة بـنحو ١٦,٥(جيجا.و.س) في مارس ٢٠٢٢، وسجلت كمية الكهرباء المستخدمة ١٣,٢ (جيجا.و.س) في مارس ٢٠٢٣ مقارنة بنحو ١٢,٦ (جيجا.و.س) في مارس ٢٠٢٢، وفقا لما أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

كمية الكهرباء المولدة والمستخدمة في مارس٢٠٢٣ مقارنة بشهر مارس٢٠٢٢

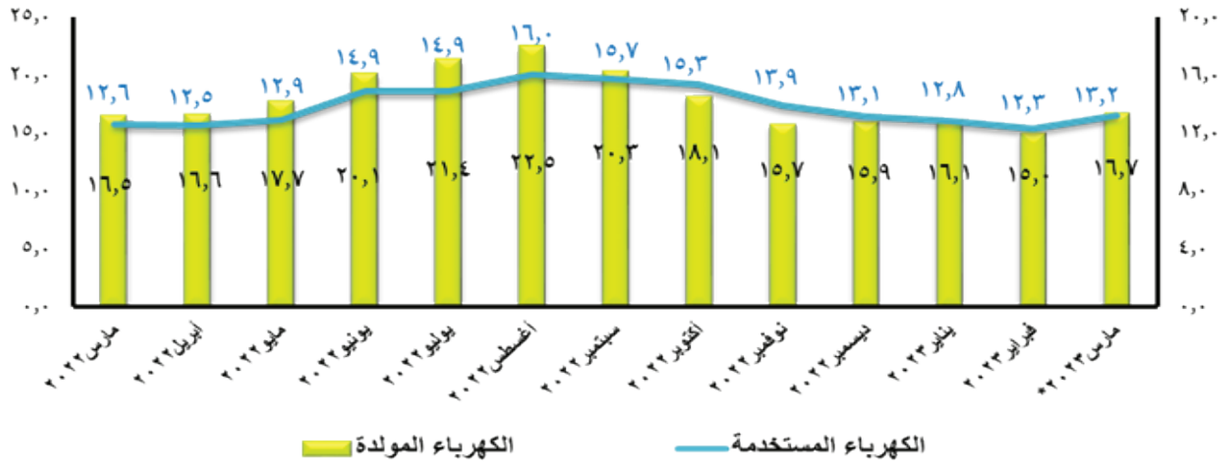

ثانياً: مؤشرات الأسعار المحلية

معدل التضخم الاساسي

أظهرت بيانات البنك المركزي المصري، ارتفاع المعدل السنوي للتضخم الأساسي، وفقا لمؤشراته ليبلغ ٤١٪ في يونيو ٢٠٢٣ مقابل ٤٠,٣٪ في مايو ٢٠٢٣، وكان الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء قد أعلن أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين للحضر، سجل معدلا شهريا بلغ ٢,١٪ في يونيو ٢٠٢٣ مقابل معدل سالب بلغ ٠,١٪ في ذات الشهر من العام السابق، ومعدل شهري بلغ ٢,٧٪ في مايو ٢٠٢٣، كما سجل المعدل السنوي للتضخم العام للحضر ٣٥,٧٪ في يونيو ٢٠٢٣ مقابل ٣٢,٧٪ في مايو ٢٠٢٣.

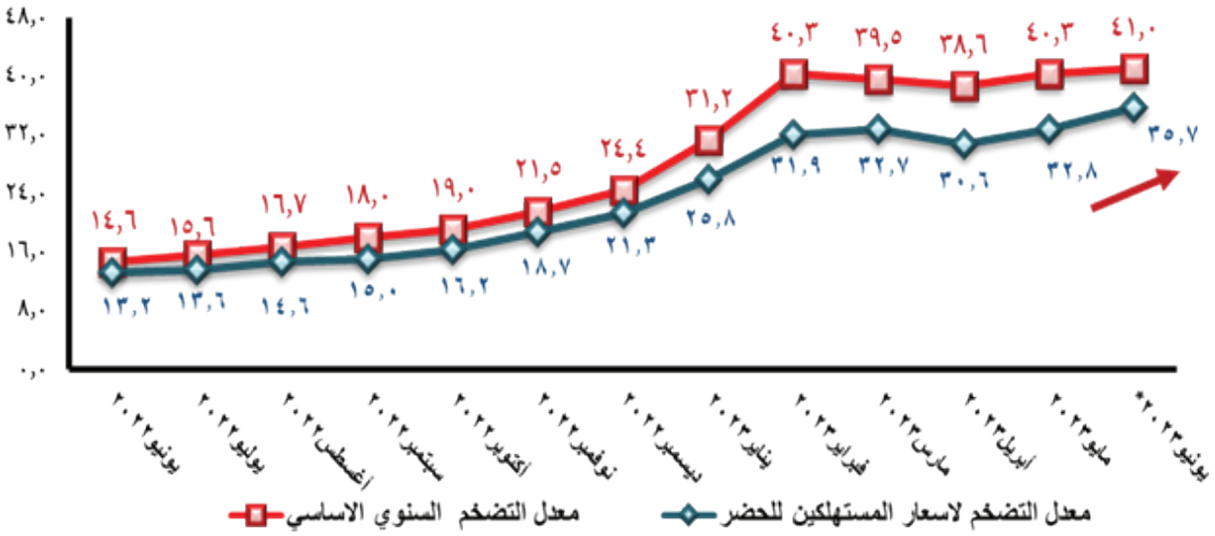

معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين

كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية سجل (٣٦,٨٪) لشهر يونيو ٢٠٢٣ مقابل (١٤,٧٪) لنفس الشهر من العام السابق. وذلك بحسب التقرير الشهري الصادر عن الجهاز، مسجلًا بذلك ارتفاعًا قدره (٢,٠٪) عن شهر مايو ٢٠٢٣.

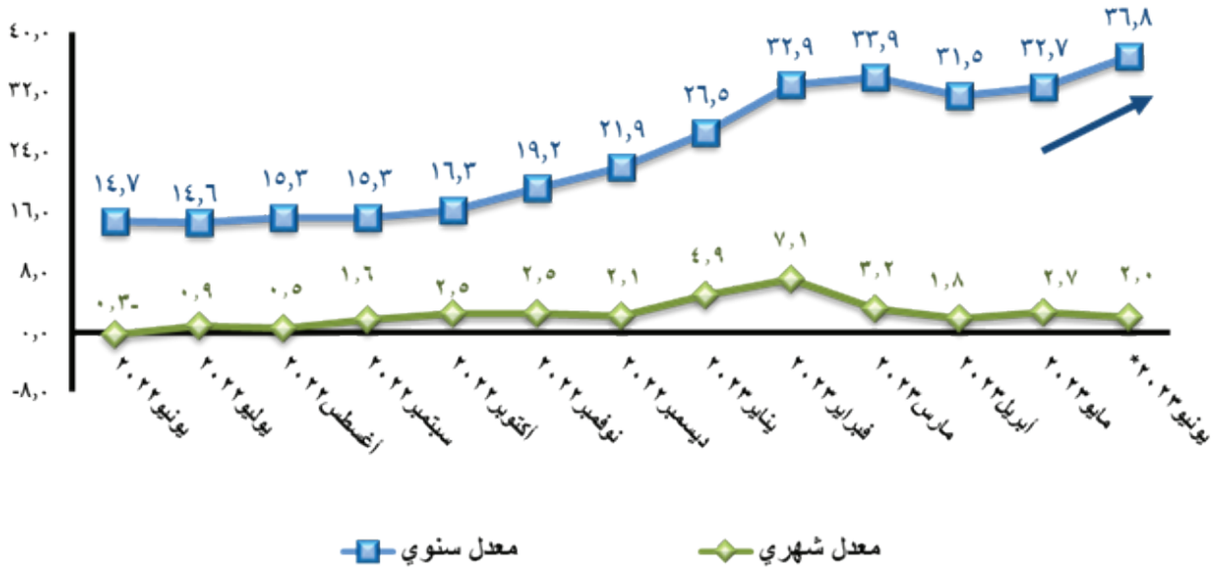

معدل التضخم وفقا لأسعار المنتجين

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين بلغ ١٦,٤٪ لشهر مارس٢٠٢٣، مسجلًا انخفاضا بنحو ٧,٩٪ عن شهر فبراير ٢٠٢٢.

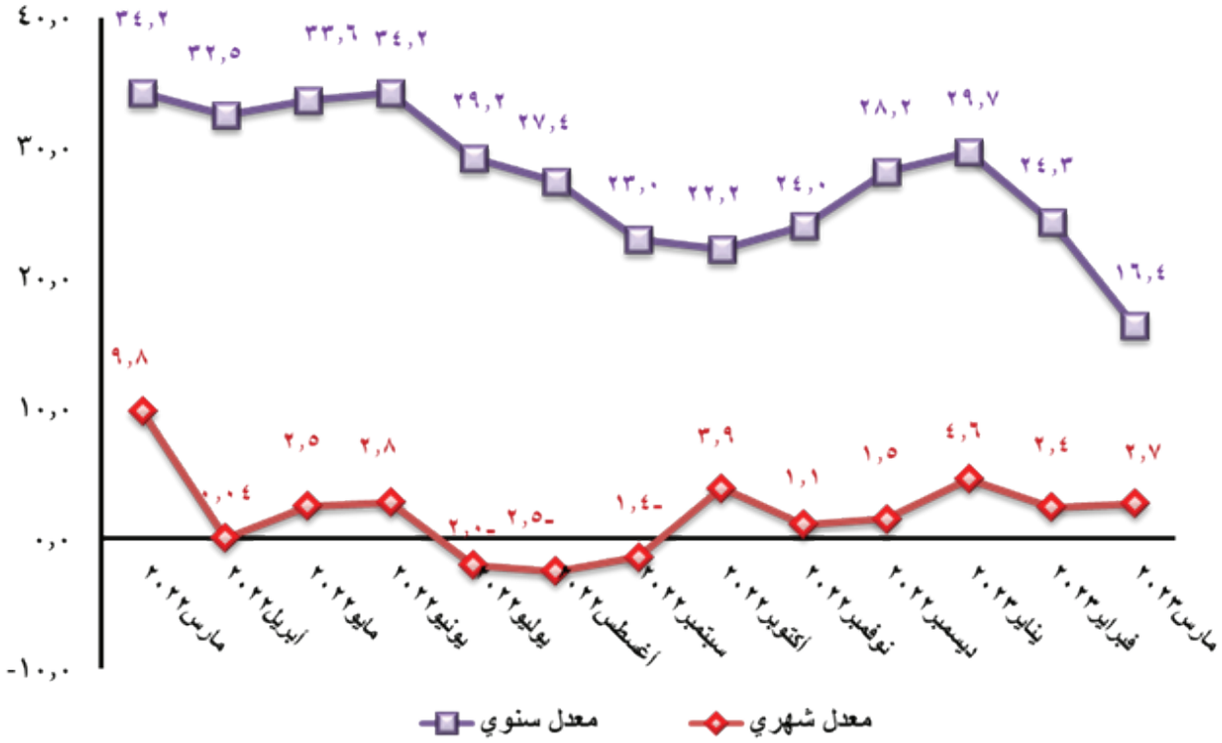

أهم الأنشطة الاقتصادية المؤثرة في معدل التضخم لأسعار المنتجين

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين سجل نحو (١٦,٤٪) لشهر مارس ٢٠٢٣ مقابل (٣٤,٢٪) لنفس الشهر من العام السابق، على أساس سنوي.

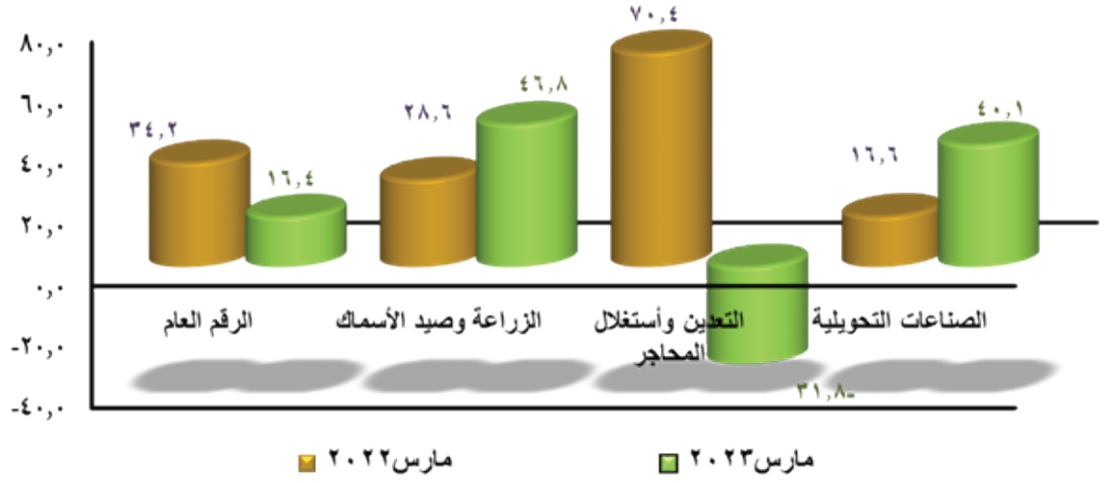

أسعار أهم السلع الغذائية

رصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بورصة أسعار أهم السلع الغذائية في ضوء بيانات الشهر الحالي والشهر المقابل للشهر الحالي من السنة السابقة، ونسب التغير السنوية لهذه الأسعار، والتي أظهرت ارتفاع متوسط أسعار كافة السلع الغذائية في شهر مايو ٢٠٢٣ عن سعرها في نفس الشهر من العام السابق.

متوسط أسعار أهم السلع الغذائية (جنيه/كجم)

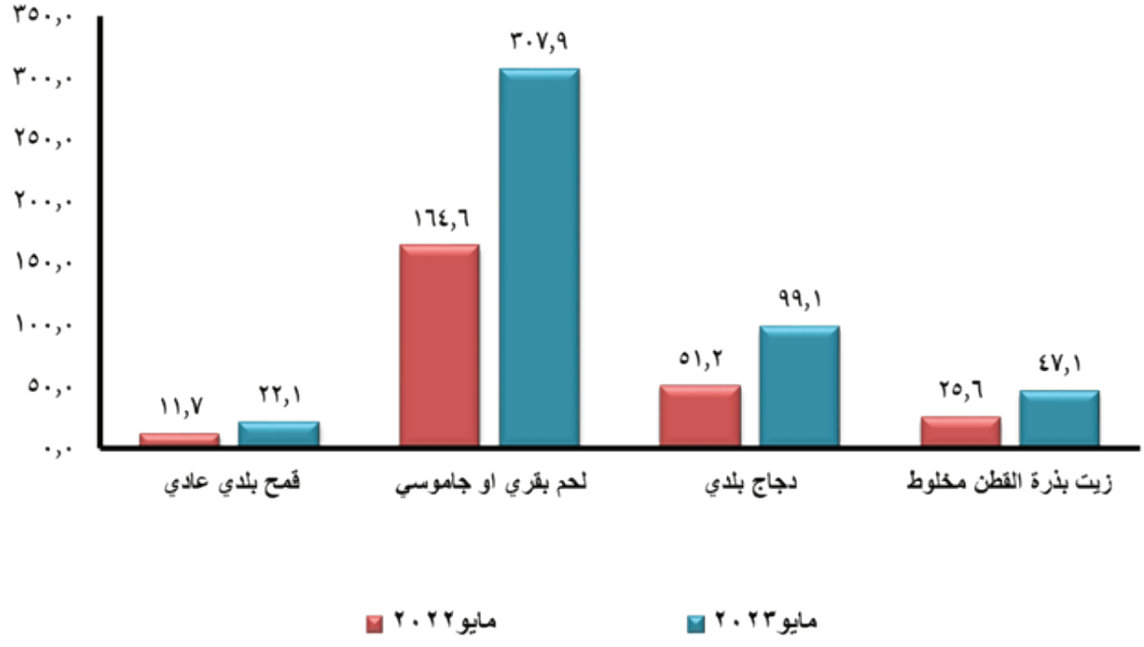

ثالثاً: مؤشرات القطاع الخارجي

عجز الميزان التجاري

أفادت بيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن قيمة العجز في الميزان التجاري قد بلغت ١,٩٦ مليار دولار خلال شهر مارس ٢٠٢٣ مقابل ٣,٨٩ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق بنسبة انخفاض قدرها ٤٩,٦ ٪.

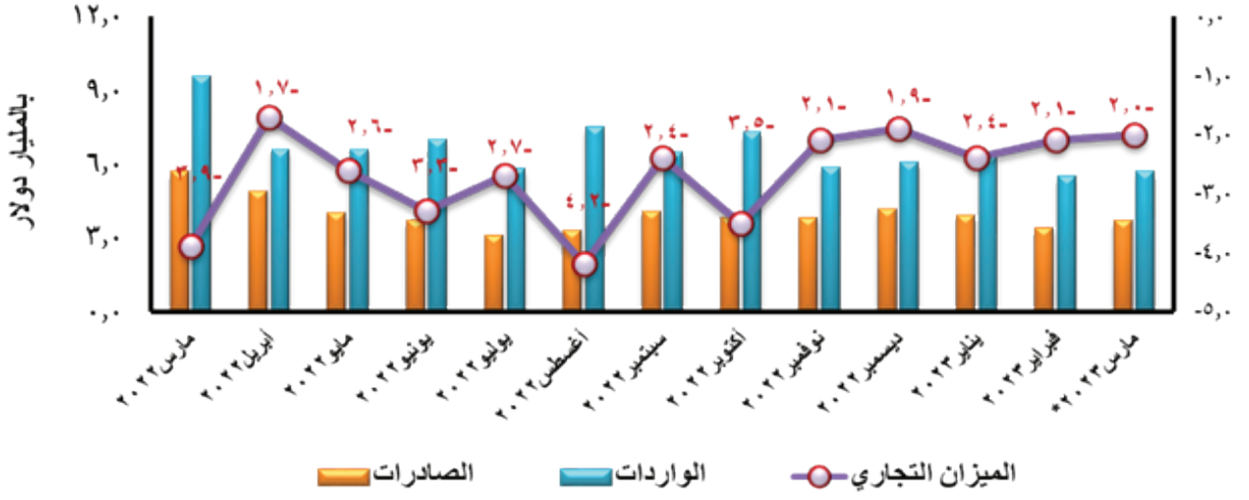

ميزان المعاملات الجارية

أعلن البنك المركزي المصري، أن مصر تمكنت من خفض العجز في حساب المعاملات الجارية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بمقدار ٧٧,٢ ٪ ليصبح ١,٨ مليار دولار مقابل ٧,٨ مليار دولار لنفس الفترة من العام المالي السابق، و إن التحسن القوي في حساب المعاملات الجارية جاء بدعم من تراجع عجز الميزان التجاري بمعدل ٢٨,٤ بالمئة ليقتصر على نحو ١٥,٥ مليار دولار، وتضاعف فائض الميزان الخدمي مدعوما بارتفاع إيرادات السياحة وإيرادات قناة السويس، إضافة إلى تحقيق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفقات للداخل بلغ نحو ٢,٨ مليار دولار.

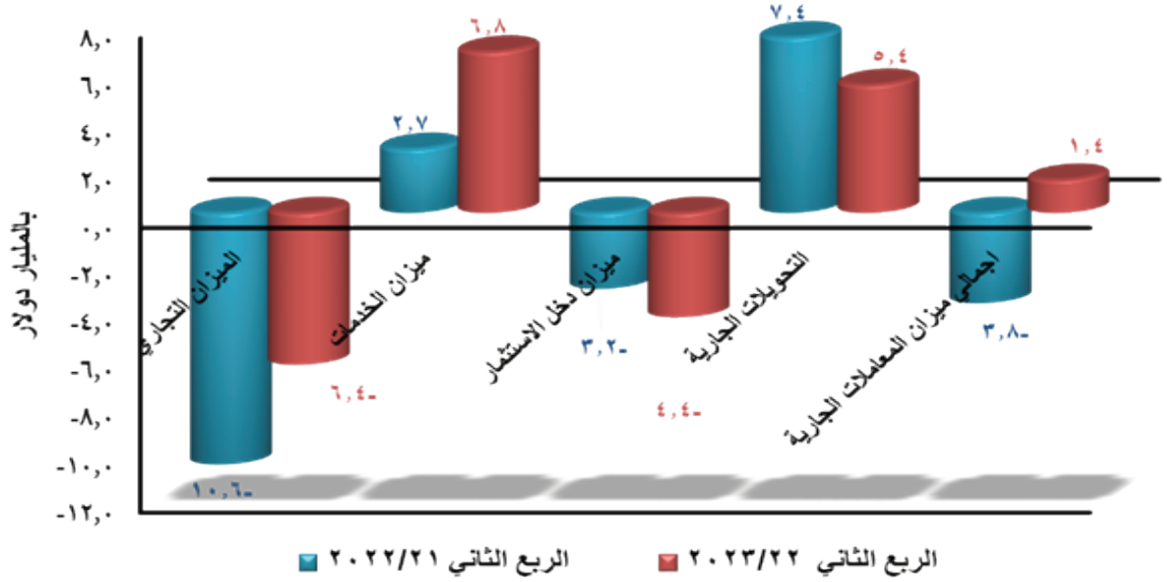

الصادرات من أهم السلع

انخفضت قيمة الصادرات بنسبة ٣٤,٦٪، حيث بلغت نحو ٣,٧٥ مليار دولار خلال شهر مارس ٢٠٢٣ مقابل ٥,٧٢ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك لانخفاض قيمة صادرات بعض السلع وأهمها: الغاز الطبيعي والمسال بنسبة ٦٧,٩ ٪، أسمدة بنسبة ٥٤٪، ملابس جاهزة بنسبة ٢٥,٣ ٪، البترول الخام ٥٠,٥ ٪.

الصادرات من أهم السلع بالمليون دولار

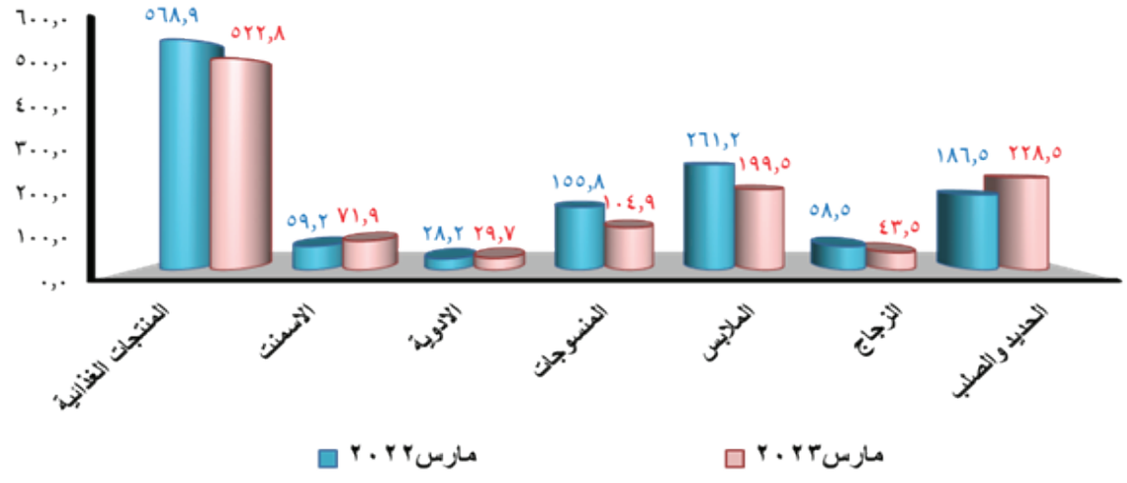

الواردات من أهم السلع

كما انخفضت قيمة الواردات بنسبة ٤٠,٦٪ حيث بلغت ٥,٧١ مليار دولار خلال شهر مارس ٢٠٢٣ مقابل ٩,٦١ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق ويرجع ذلك لانخفاض قيمة واردات بعض السلع وأهمها (أدوية ومحضرات صيدلة بنسبة ٥,٢٪، مواد أولية من حديد أو صلب بنسبة ٦٥,٢ ٪، قمح بنسبة ٤١,٩ ٪، مواد كيماوية عضوية وغير عضوية بنسبة ٣٨,٧ ٪).

الواردات من أهم السلع بالمليون دولار

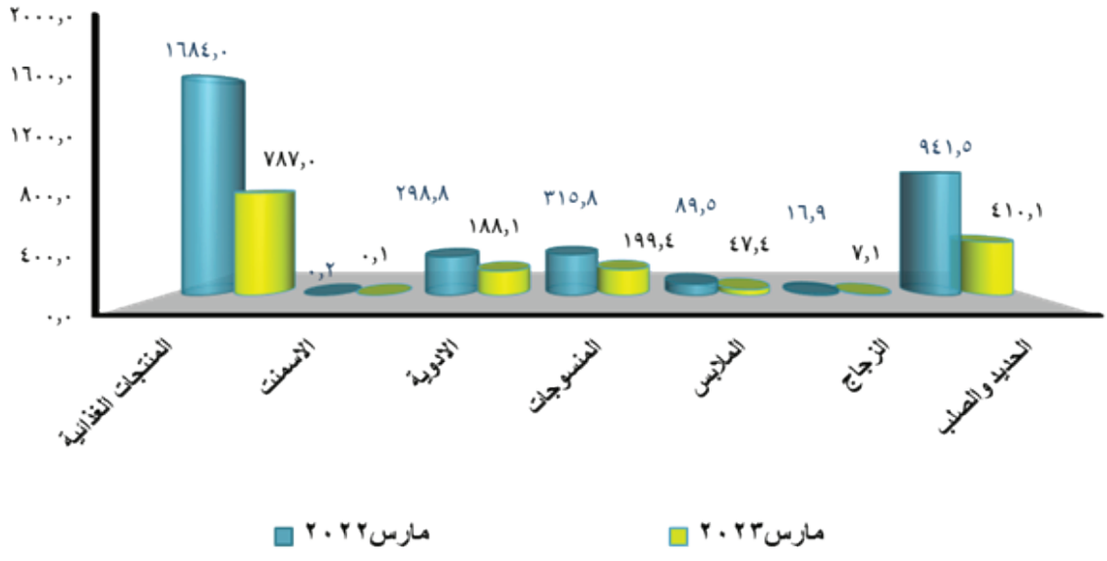

العجز الكلي

وفقا لتقرير صادر عن وزارة المالية، حققت الموازنة العامة للدولة إجمالي إيرادات بلغت ٩٢٥,١ مليار جنيه خلال الفترة من يوليو إلى مارس من العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بزيادة ١٤٤,١ مليار جنيه عن الفترة المماثلة من العام المالي الماضي بنسبة نمو ١٨,٥٪، وتساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٨٠,١٪ من إجمالي الإيرادات، فيما تساهم الإيرادات غير الضريبية بنحو ١٩,٩٪.

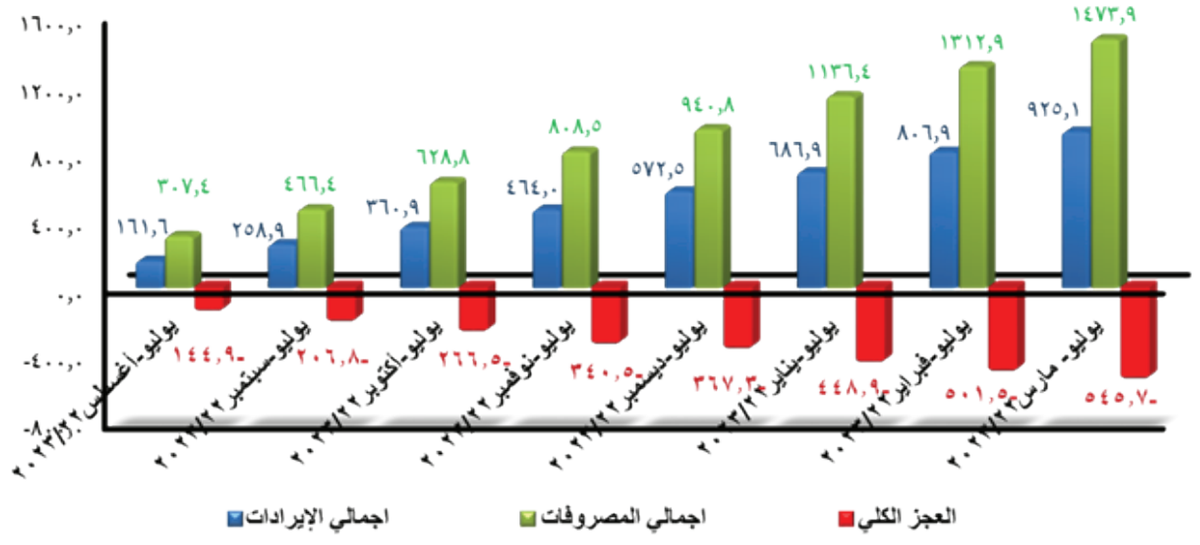

الإيرادات الضريبية

كشفت أحدث التقارير الصادرة عن وزارة المالية، أن الإيرادات الضريبية بلغت نحو ٧٤٠,٧ مليار جنيه خلال الفترة من يوليو إلى مارس من العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بزيادة ١٣٣ مليار جنيه عن الفترة المماثلة من العام المالي الماضي بنسبة نمو ٢١,٩٪، فيما بلغت الإيرادات غير الضريبية ١٨٤,٤ مليار جنيه، بزيادة ١١ مليار جنيه عن الفترة المماثلة من العام المالي الماضي.

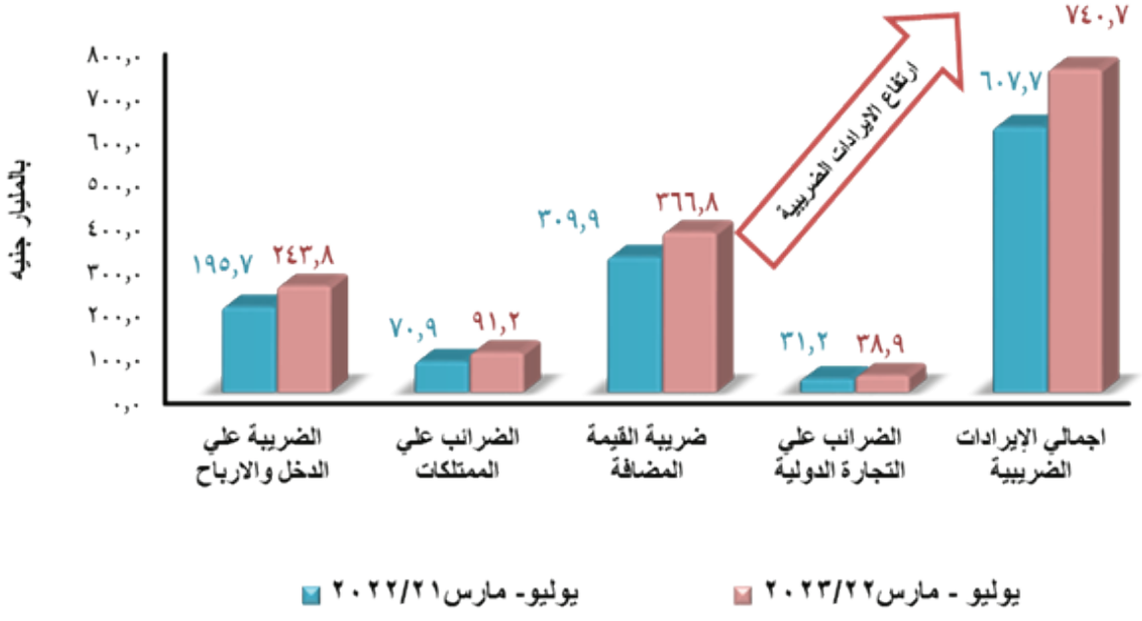

هيكل المصروفات بالمليار جنيه خلال الفترة
من يوليو - مارس ٢٠٢٣/٢٢

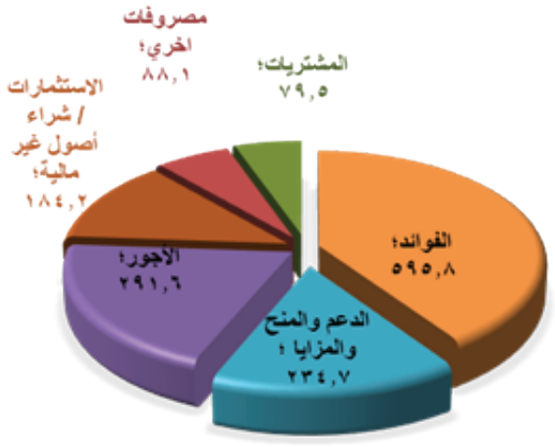

هيكل المصروفات بالمليار جنيه خلال الفترة
من يوليو - مارس ٢٠٢٢/٢١

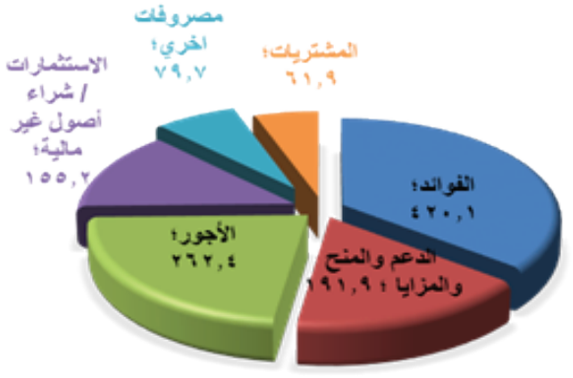

اجمالي خدمة الدين الحكومي

صرح صندوق النقد الدولي إنه من المتوقع ارتفاع إجمالي الدين الحكومي الإجمالي لمصر لنحو ٩٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣، ارتفاعا من ٨٨,٥ ٪ في عام ٢٠٢٢، قبل أن ينخفض إلى ٨٧ ٪ في عام ٢٠٢٤، وهو الأعلى بين بلدان الأسواق الناشئة ومتوسط الدخل. كما توقع الصندوق في تقريره أن يقفز إجمالي الدين الخارجي لمصر إلى ٥٠,٢ ٪من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاعا من ٣٧,٣ ٪ في عام ٢٠٢٢، قبل أن يتباطأ إلى ٤٣,٤ ٪ في عام ٢٠٢٤ وهذا هو أعلى مستوى مسجل منذ أكثر من ٢٠ عاما.

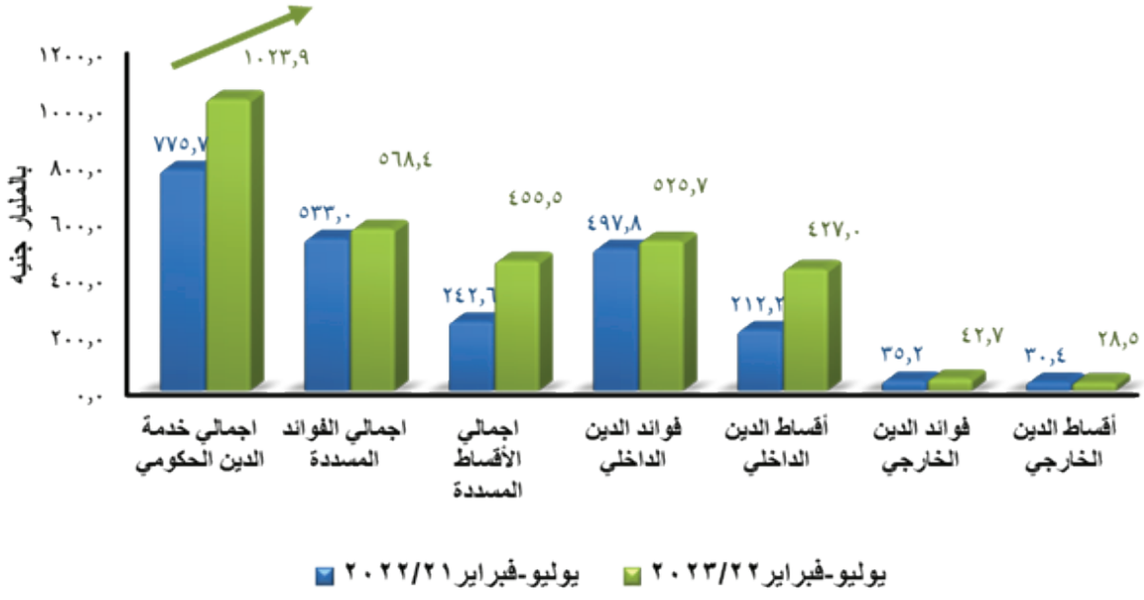

الدين الخارجي المصري

أعلن البنك المركزي المصري، عن ارتفاع الدين الخارجي لمصر لنحو ١٦٥,٣٦١ مليار دولار بنهاية الربع الأول من العام الحالي ٢٠٢٣، بزيادة قدرها ١,٥ ٪ (أو ما يعادل ٢,٤٣ مليار دولار) مقارنةً بالربع الأخير من عام ٢٠٢٢ عندما سجل ١٦٢,٩٢٨ مليار دولار.

تطور الدين الخارجي المصري بالمليار دولار

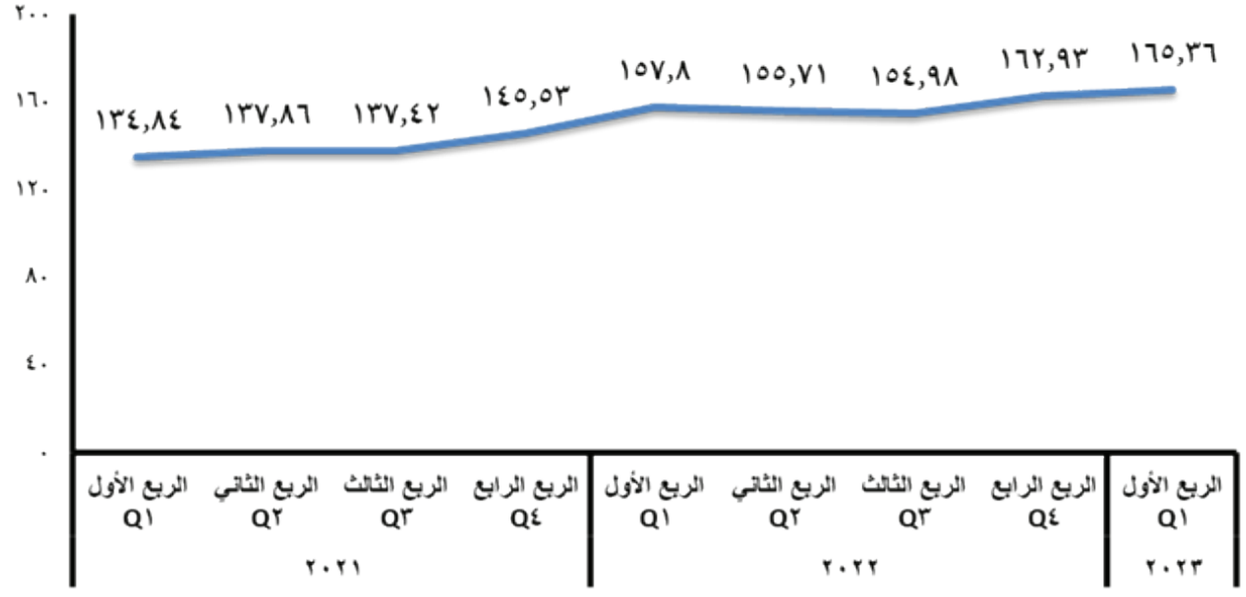

السيولة المحلية وانعكاسها على اشباه النقود والمعروض النقدي

كشفت أحدث بيانات صدرت عن البنك المركزي المصري، ارتفاع السيولة المحلية لتبلغ ٧,٩٦٦ تريليون جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٣، مقابل ٧,٨٢٣ تريليون جنيه بنهاية فبراير ٢٠٢٣، وسجل المعروض النقدي بنهاية مارس ٢٠٢٣ نحو ١,٨٤٥ تريليون جنيه مقابل ١,٦٩٥ تريليون جنيه بنهاية فبراير ٢٠٢٣.

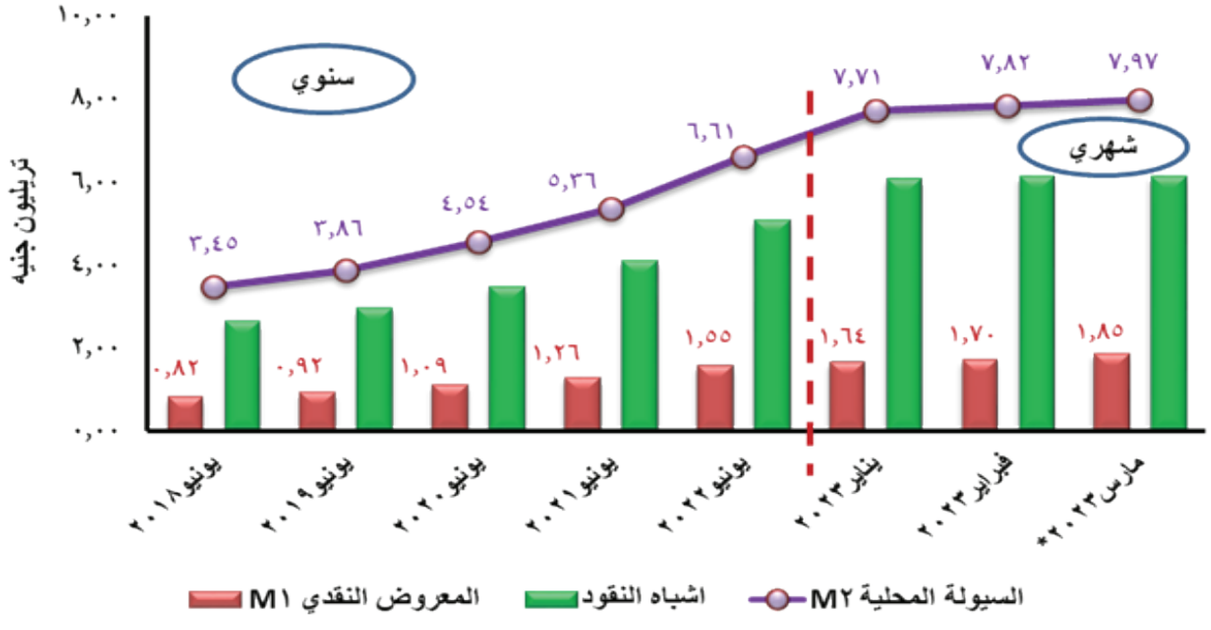

نمو اجمالي الودائع الحكومية وغير الحكومية

أعلن البنك المركزي في نشرته الإحصائية الشهرية، عن ارتفاع ودائع عملاء البنوك بالقطاع المصرفي لتسجل ٩,٢١٦ تريليون جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٣، مقابل ٩,١٣٨ تريليون جنيه بنهاية فبراير ٢٠٢٣، وأن الودائع انقسمت إلى ودائع حكومية بقيمة ٢,٠٥١ تريليون جنيه وودائع غير حكومية بقيمة نحو ٧,١٦٥ تريليون جنيه.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك

كشفت النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي عن ارتفاع أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك إلى ٤,٤٨٢ تريليون جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٣ بارتفاع بلغ ٩١٧,١٨٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو/ مارس من العام المالي ٢٢-٢٠٢٣، ويعزى الارتفاع لزيادة أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك لغير الحكومة بمقدار ٤١٤,٩٢٠ مليار جنيه بمعدل ١٨,٨٪، وأرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة بمقدار ٥٠٢,٢٦٦ مليار جنيه بمعدل ٣٧,٠٪.

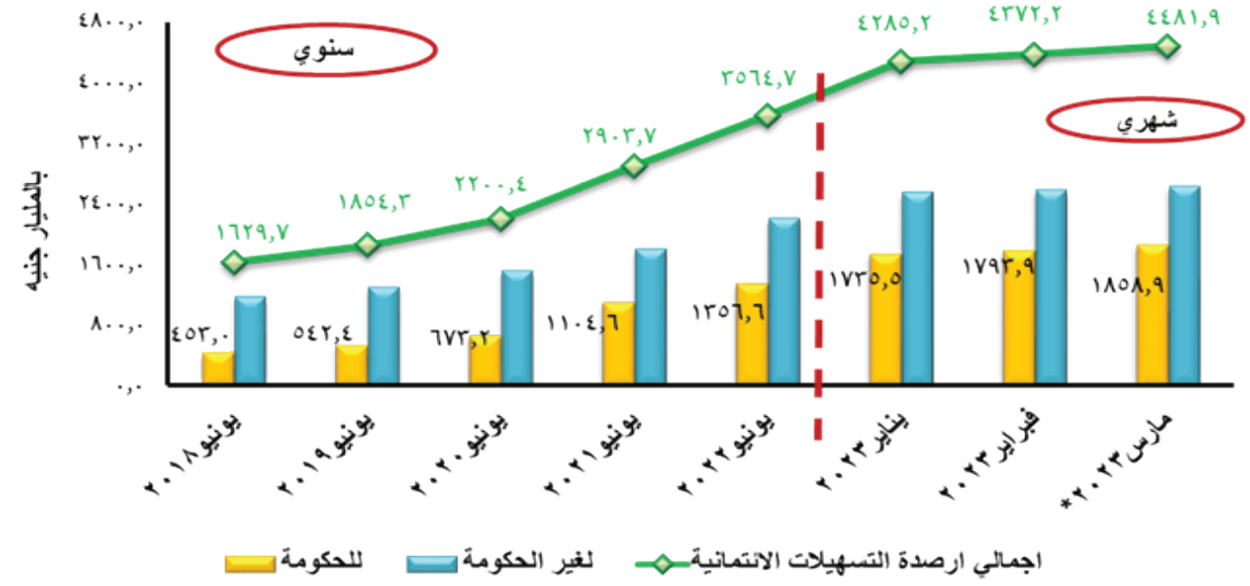

صافي الاحتياطيات الدولية

صرح البنك المركزي المصري، أن صافي احتياطي مصر من النقد الأجنبي سجل ٣٤,٨٠٦ مليار دولار أمريكي في نهاية يونيو ٢٠٢٣، مقارنة بنحو ٣٤,٦٦٠ مليار دولار نهاية مايو ٢٠٢٣، بارتفاع نحو ١٤٦ مليون دولار على أساس شهري، ويستهدف احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي من الذهب والعملات الأجنبية، لتغطية الواردات من السلع الأساسية، وسداد أقساط وفوائد الديون الخارجية، ومواجهة الأزمات الاقتصادية، في الظروف الاستثنائية.

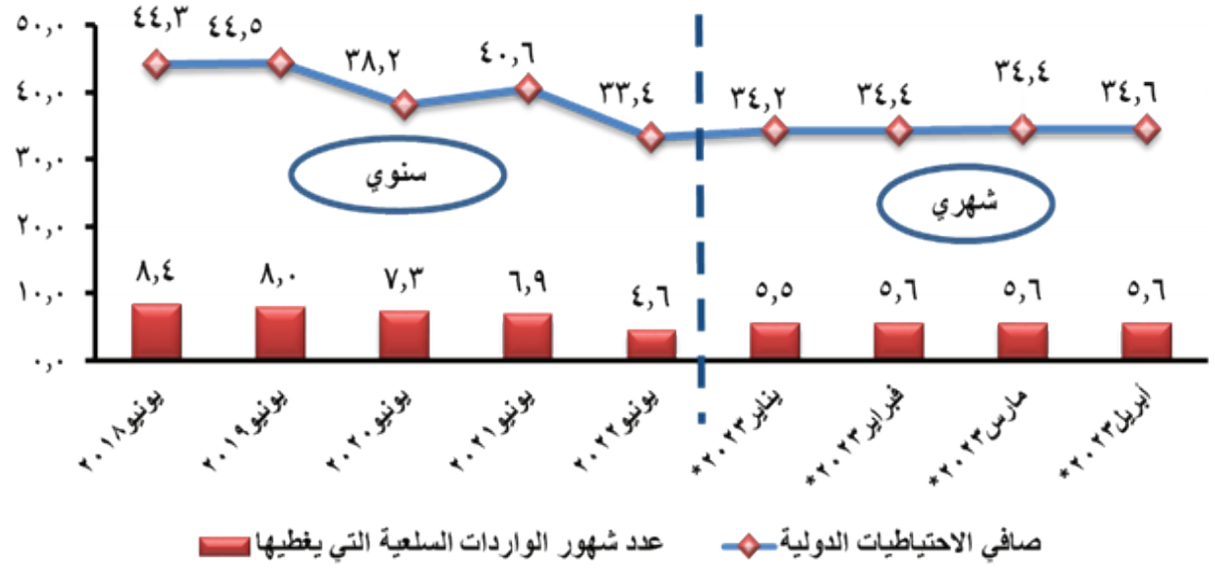

تطور أسعار العائد والايداع والاقراض

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٢ يونيو ٢٠٢٣ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوي ١٨,٢٥٪، ١٩,٢٥٪ و١٨,٧٥٪ على الترتيب، كما تم الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوي ١٨,٧٥٪.

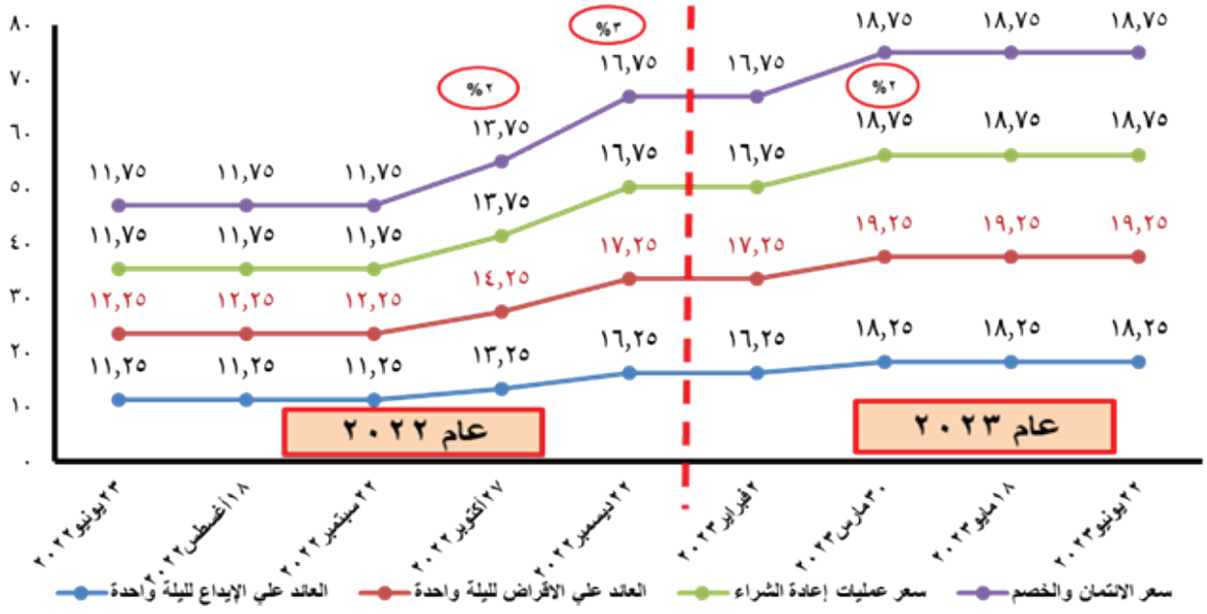

مؤشرات البورصة المصرية

تنوعت أخبار البورصة المصرية يوم الأربعاء ٣١ مايو ٢٠٢٣، حيث أغلقت مؤشرات البورصة المصرية التعاملات على تراجع جماعي، وانخفض المؤشر الرئيسي EGX٣٠ بنسبة ٠,٢٢٪ ليتداول عند مستوى ١٧٤٩٥ نقطة، وتراجع رأس المال السوقي بقيمة ١,١ مليار جنيه، ليغلق عند ١,١٣٨ تريليون جنيه. وارتفع مؤشر "إيجي إكس ٣٠" بنسبة ٠,٢٢ ٪ ليغلق عند مستوى ١٧٤٩٥,٧٧ نقطة. كما ارتفع مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة "إيجي إكس ٧٠ متساوي الأوزان" بنسبة ٠,٤٣ ٪ ليغلق عند مستوى ٣٢٤٩,٩٩ نقطة، وصعد

ارتفاع جميع مؤشرات البورصة المصرية

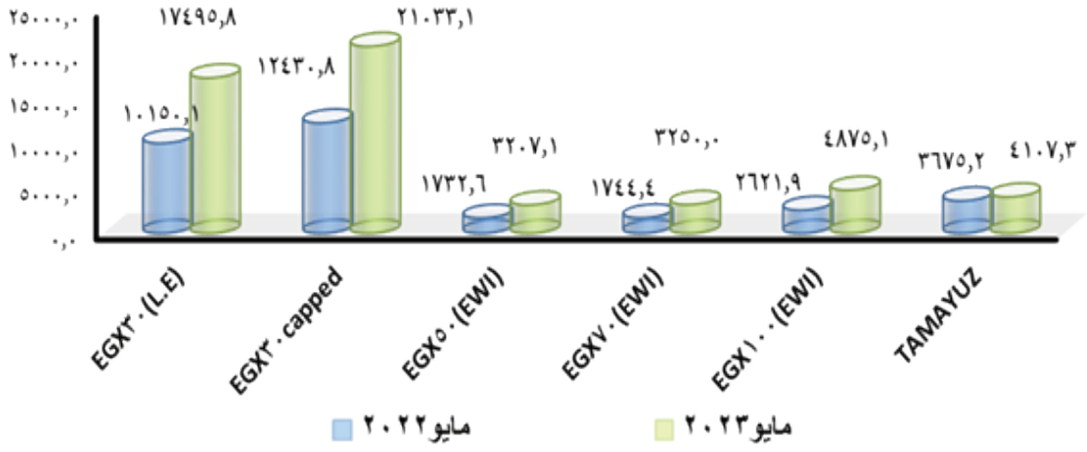

الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة

وفقا لتقارير البورصة المصرية، ارتفعت قيمة الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة بدون صفقات لنحو ٤٤,٧ مليار جنيه خلال شهر مايو ٢٠٢٣ مقابل ١٣,٣ مليار جنيه خلال مايو ٢٠٢٢، بزيادة بلغت نحو ٣١,٤ مليار جنيه، بينما كانت الأوراق المالية في أبريل ٢٠٢٣ قد بلغت ٢٨,٢ مليار جنيه.

ارتفاع قيمة الأوراق المالية المتداولة المقيدة بالبورصة بدون صفقات في مايو ٢٠٢٣ عن شهر مايو ٢٠٢٢

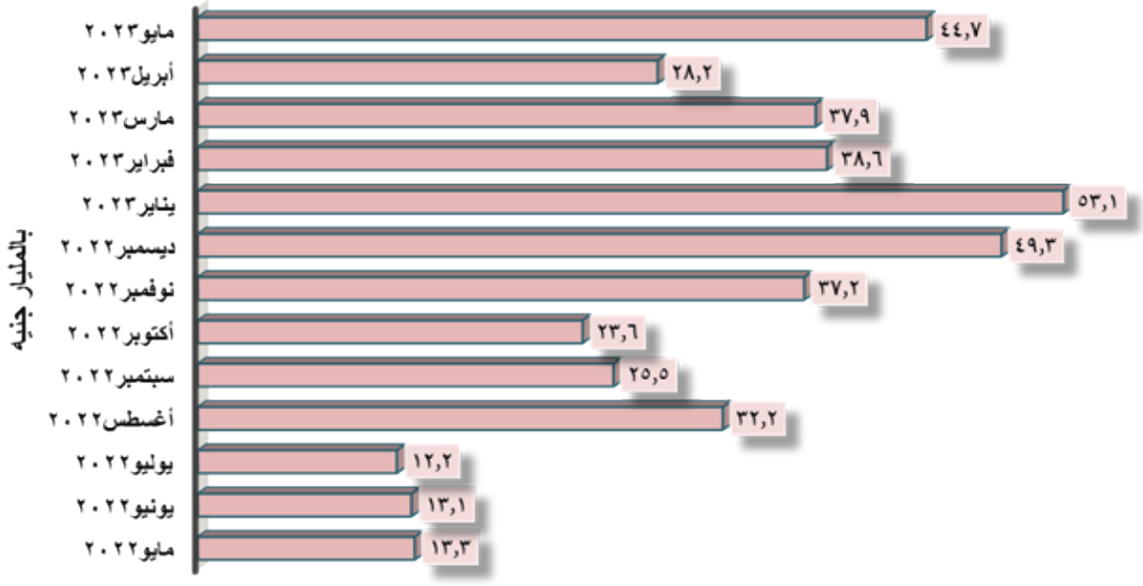

السكان وقوة العمل

تعداد السكان ومعدل النمو الشهري

أعلنت الساعة السكانية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن عدد سكان مصر حتى يوم ٢٥ يوليو ٢٠٢٣ بلغ نحو ١٠٥ ملايين و٢٢٣ ألفا، و٣٣٦ نسمة، مقابل ١٠٥ ملايين و٢٠٣ آلاف و٤٧٢ نسمة، يوم ١٨ يوليو٢٠٢٣، وبذلك تكون زيادة عدد السكان قد بلغت ١٩ ألفا و٨٦٤ نسمة خلال أسبوع، وأوضحت أن عدد سكان محافظة القاهرة، بلغ ١٠ ملايين و٢٥٦ ألفا و٦٠٧ نسمة، بينما بلغ عدد سكان محافظة الجيزة ٩ ملايين و٥٢٤ ألفا و١٤٤ نسمة، والشرقية ٧ ملايين و٩١٨ ألفا و٥٧٦ نسمة.

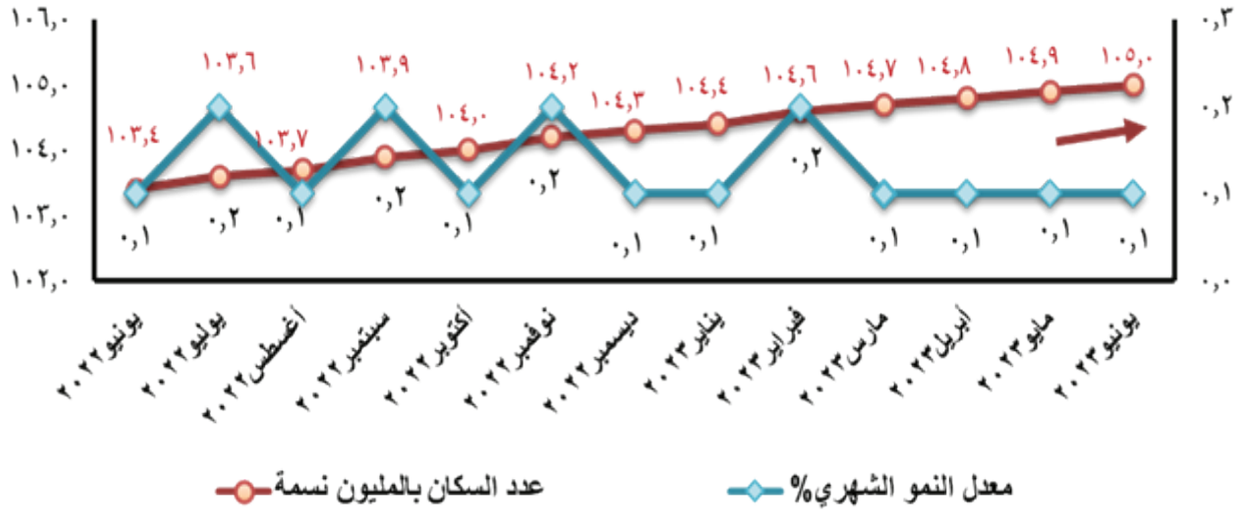

معدل البطالة

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، عن انخفاض معدل البطالة في مصر إلى ٧,١٪ من إجمالي قوة العمل في الربع الاول من ٢٠٢٣، انخفاضا من ٧,٢٪ في الربع الرابع٢٠٢٢، حيث سجل عدد المتعطلين ٢,١٨٥ مليون متعطل بنسبة ٧,٢٪ من إجمالي قوة العمل (١,١٩٤مليون ذكور ،٩٩١ ألف إناث) مقابل ٢,٢٥٠مليون متعطل في الربع الثالث ٢٠٢٢ بانخفاض قدره (٦٥) ألف متعطل بنسبة ٢,٩٪، وبانخفاض بلغ ١٥ألف متعطل عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٠,٧٪.

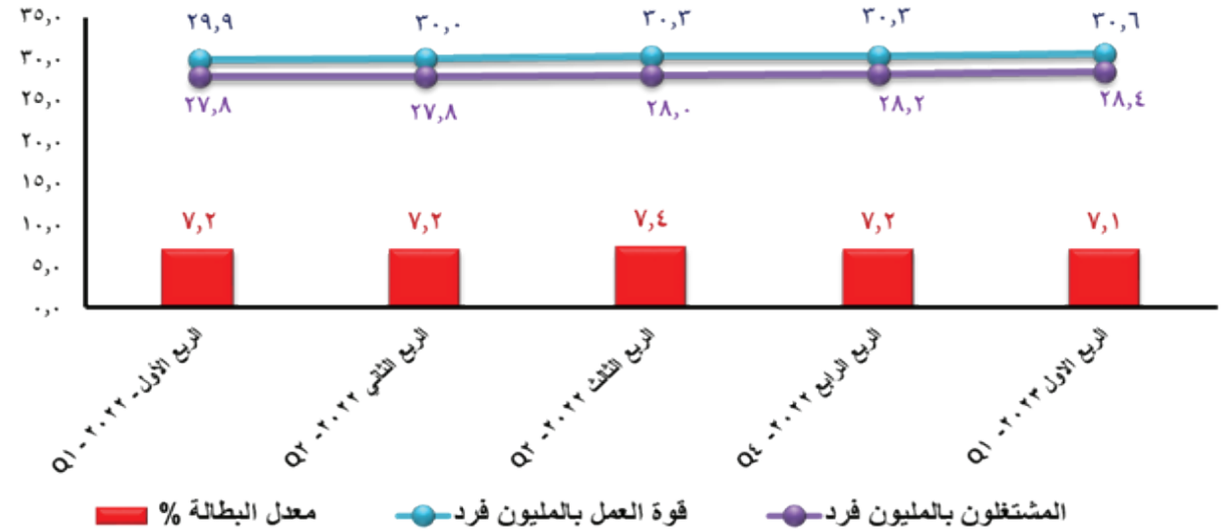

انضمام مصر لبنك التنمية الجديد وعلاقته بالبريكس

مجموعة البريكس:

مجموعة البريكس من أهم التجمعات الاقتصادية على مستوى العالم، والذي تضم في عضويتها كلاً من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، و "بريكس" هي اختصار للحروف الأولى باللغة الإنجليزية للدول المكونة للمنظمة، وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، ويمثل تجمع هذه الدول نحو ٣٠٪ من حجم الاقتصاد العالمي، و٢٦٪ من مساحة العالم و٤٣٪ من سكان العالم، وتنتج أكثر من ثلث إنتاج الحبوب في العالم، وأنشأت الدول الأعضاء بنك التنمية الجديد برأسمال ١٠٠ مليار دولار لتمويل مشاريع البنية الأساسية والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء، فضلاً عن اقتصادات السوق الناشئة والدول النامية الأخرى

النشأة والتأسيس:

على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، سبتمبر ٢٠٠٦ في نيويورك، اجتمع لأول مرة وزراء خارجية كل من البرازيل وروسيا والهند والصين، لإعلان بداية تعاون مشترك بين مجموعة دول كانت تسمى "بريك" (BRIC) وهي البرازيل وروسيا والهند والصين.

ومع انضمام جنوب أفريقيا رسميا إلى هذا التكتل الرباعي، بمناسبة القمة الثالثة للمجموعة، التي عقدت في الصين يوم ١٤ أبريل ٢٠١١، غيّرت المجموعة اسمها إلى كلمة "بريكس" عوضا عن "بريك".

اهداف مجموعة البريكس:

تهدف مجموعة بريكس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات الاقتصادية والسياسية والأمنية عبر تعزيز الأمن والسلام على مستوى العالم والتعاون الاقتصادي بين الدول الخمس، وهو ما من شأنه أن يسهم في خلق نظام اقتصادي عالمي ثنائي القطبية، بحلول عام ٢٠٥٠. وتتوقع الدول الأعضاء للمجموعة أن تحقيق هذه الأهداف من شأنه أن يعطي زخما جديدا للتعاون الاقتصادي على مستوى العالم. واهم أهدافها يتمثل في الآتي:

- السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل يهدف للقضاء على الفقر ومعالجة البطالة وتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.
- توحيد الجهود لضمان تحسين نوعية النمو عن طريق تشجيع التنمية الاقتصادية المبتكرة القائمة على التكنولوجيا المتقدمة وتنمية المهارات.
- السعي إلى زيادة المشاركة والتعاون مع البلدان غير الأعضاء في مجموعة بريكس.
- تعزيز الأمن والسلام من أجل نمو اقتصادي واستقرار سياسي.
- الالتزام بإصلاح المؤسسات المالية الدولية، حتى يكون للاقتصادات الناشئة والنامية صوت أكبر من أجل تمثيل أفضل لها داخل المؤسسات المالية.
- العمل مع المجتمع الدولي للحفاظ على استقرار النظم التجارية متعددة الأطراف وتحسين التجارة الدولية وبيئة الاستثمار.
- السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وكذا الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.
- التنسيق والتعاون بين دول المجموعة في مجال ترشيد استخدام الطاقة من أجل مكافحة التغيرات المناخية.
- تقديم المساعدة الإنسانية والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، وهذا يشمل معالجة قضايا مثل الأمن الغذائي العالمي.
- التعاون بين دول بريكس في العلوم والتعليم والمشاركة في البحوث الأساسية والتطور التكنولوجي المتقدم.

شروط الانضمام لمجموعة بريكس:

يتطلب الموافقة من جميع الدول الأعضاء في المجموعة، حيث كانت الشروط المحددة للانضمام إلى البريكس أن تكون الدولة المنضمة:

- أن تمثل اقتصاد رئيسي في منطقتها.
- أن تتمتع بإمكانية تحقيق النمو الاقتصادي في المستقبل.
- أن يكون لديها نظام سياسي مستقر.
- أن يكون لها موقع استراتيجي يعزز التجارة والاستثمار في المنطقة.
- أن يكون لها علاقة جيدة مع دول مجموعة البريكس.

وتبنت دول البريكس العديد من المبادرات لدعم التعاون فيما بينها في المجالات المختلفة، منها تأسيس بنك للتنمية برأسمال ١٠٠ مليار دولار لتمويل مشاريع التنمية في الدول الأعضاء.

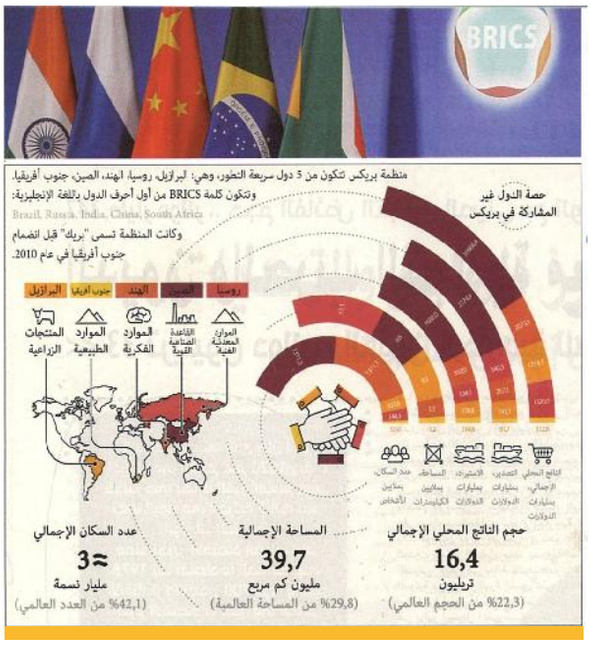

تأسيس بنك التنمية التابع لمجموعة البريكس:

تأسس بنك التنمية الجديد عام ٢٠١٥ يبلغ رأس المال الأولي المصرح به لبنك التنمية الوطني ١٠٠ مليار دولار أمريكي، ويكون مقسم إلى مليون سهم بقيمة أسمية مائة ألف دولار لكل سهم.

وقام الأعضاء المؤسسون لبنك « NDB» باكتتاب مبدئي قدره خمسمائة ألف سهم بقيمة إجمالية ٥٠ مليار دولار أمريكي، والتي تشمل مائة ألف سهم مقابل رأس مال مدفوع قدره ١٠ مليار دولار أمريكي وأربعمائة ألف سهم مقابل رأس مال قابل للاستدعاء قدره ٤٠ مليار دولار أمريكي، فيما يتم توزيع رأس المال المكتتب الأولي بالتساوي بين الأعضاء المؤسسين، بحسب بيانات البنك. ويتخذ من مدينة شنغهاي بدولة الصين مقراً رئيسياً له، ودور هـذا البنك وتمثيلـه يعكسان أولويات الدول الناشئة والنامية، وتهدف هذه البلدان إلى أن تصبح بديلا لمجموعة السبع الغربية (مجموعة الـ ٧)

والغرض من أنشطة البنك هو تمويل مشاريع البنية التحتية، والتنمية المستدامة، في دول البريكس والبلدان النامية، ووافق طيلة فترة عمله، منذ أن تم إنشاؤه، على أكثر من ٩٠ مشروعاً بإجمالي ٣٢ مليار دولار، لدعم مجالات مثل النقل وإمدادات المياه والطاقة النظيفة والبنية التحتية الرقمية والاجتماعية والبناء المدني.

انضمام مصر لبنك التنمية الجديد

اعلن بنك التنمية الجديد، على موقعه الرسمي في التحديث الخاص بالعضوية، إلى أن مصر أصبحت رسمياً عضواً جديداً فيه اعتبارا من ٢٠ فبراير ٢٠٢٣، لكن الإخطار بذلك لم يظهر إلا في ٢٢ مارس.

وكان مجلس محافظي البنك، قد فوض الإدارة فيه، بإجراء محادثات رسمية مع الدول الأعضاء الجديدة المحتملة في نهاية عام ٢٠٢٠، ووافق بنك التنمية الجديد على قبول عضوية مصر في ديسمبر ٢٠٢١، وفي سبتمبر من نفس العام، تم اتخاذ القرار نفسه بالنسبة للإمارات العربية المتحدة وأوروغواي وبنغلاديش، وحازت جميع هذه الدول باستثناء الأوروغواي على العضوية بشكل رسمي في البنك بعد استكمال الإجراءات اللازمة.

ويأتي قرار موافقة أعضاء مجموعة البريكس على انضمام مصر في هذا التوقيت إليها بمثابة شهادة ثقة في قدرة الاقتصاد المصري نحو تجاوز التداعيات العالمية الراهنة، وتأكيد لثقل مصر على المستوى الدولي والإقليمي والذي يأتي في إطار تعزيز التعاون مع شركاء التنمية الدوليين، في ظل ما تشهده مصر من حراك تنموي غير مسبوق؛ بما يؤسس لشراكة قوية مع بنك التنمية الجديد الذي يمتلك قدرات تمويلية وخبرات دولية متقدمة يمكن أن تساعد مصر في تلبية احتياجاتها وتعظيم جهودها في تطوير البنية التحتية، وتحقيق التنمية المستدامة.

قيمة مساهمة مصر بالبنك

في ضوء التوجيهات الرئاسية بأن يتم تحديد قيمة المساهمة المصرية في رأس مال بنك التنمية الجديد بالحد الأقصى المسموح به ليعكس حجم الاقتصاد المصري والعمل على ضمان الحصول على القوة التصويتية الملائمة بمجلس الإدارة ووفقاً للقواعد والإجراءات المنظمة من قبل البنك لانضمام الدول الأعضاء الجدد، يتم تحديد قيمة المساهمة لكل دولة

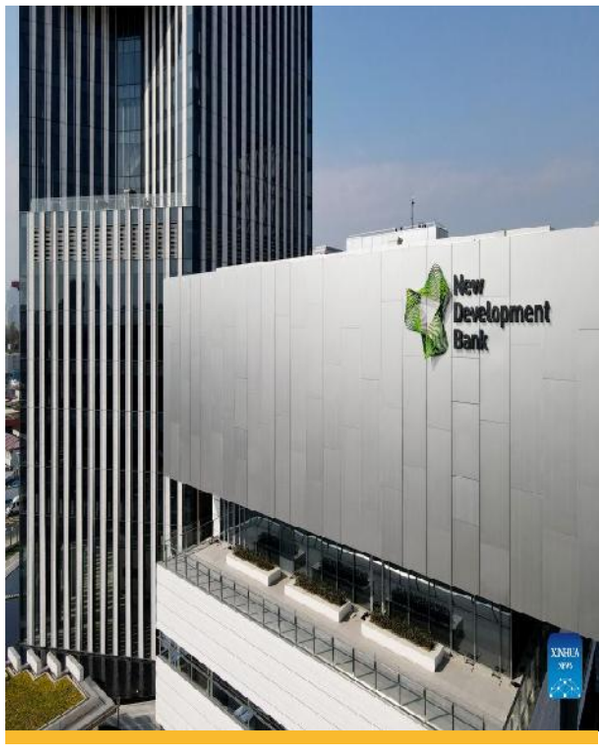

وفقاً لمعادلة تأخذ في الاعتبار متوسط الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد، والناتج المحلي الإجمالي علي أساس تعادل القوة الشرائية، ويتم تحديد حدين أدنى وأقصى لكل دولة على حدة، ثم يتم الموافقة عليها من الدول الأعضاء، وافقت إدارة البنك على أن تكون قيمة المساهمة المصرية مقدرة بمبلغ ١,١٩٦مليار دولار أمريكي المدفوع منه ٢٠٪ إجمالي مبلغ قدره ٢٣٩,٢ مليون دولار أمريكي. وحسب التقرير البرلماني فأنه يتم السداد على سبعة أقساط سنوية وفقاً لجدول سداد مقرر من قبل البنك، وهي تمثل ضعف قيمة الحد الأدنى التي تقدر بمبلغ ١١٩,٦ مليون دولار أمريكي المقررة لمصر، وذلك أسوة بما تم مع دولة بنجلاديش مع استثناء مصر وإعطاءها الحق في زيادة قيمة مساهمتها خلال السنوات المقبلة. وتعد مساهمة مصر المقررة حالياً هي أعلى قيمة مساهمة يمكن أن تمنح لدولة غير مؤسسة للبنك، وتمثل نحو ٢,١ ٪ من القوة التصويتية للبنك.

أوجه استفادة مصر من انضمامها إلى بنك التنمية

مؤخراً تقدمت مصر بطلب رسمي للانضمام إلى تجمع "بريكس"، لأن إحدى المبادرات التي تشارك فيها بريكس حاليا هي تحويل التجارة إلى عملات بديلة قدر الإمكان، سواء كانت وطنية أو إنشاء عملة مشتركة، وتهدف مصر الاستغناء عن الدولار في التعاملات التجارية مع الدول الأعضاء بالتجمع، والتي ترتبط معهم مصر بعلاقات تجارية واقتصادية ضخمة، مما يمكنها من تخفيف الضغوط على أزمة نقص الدولار، والتي تؤثر سلبًا على الاقتصاد المصري، كما يخلق توازنا سياسيا واقتصاديا في العلاقات بين التحالفات الشرقية والغربية. وبلغ حجم التبادل التجاري بين مصر ودول "بريكس" أكثر من ٢٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ومن أهم المزايا الأخرى التي تعود على مصر من الانضمام إلى تكتل البريكس ما يلي:

- تتيح اتفاقية تأسيس بنك التنمية التابع لتجمع البريكس لمصر، تعزيز اتفاق التبادل التجاري مع ٦٨ دولة من المتعاملين مع مجموعة البريكس، وبالتالي خلق سوق مشتركة لترويج السلع والمنتجات المصرية في ظل التوازنات المرتقبة التي تصنع على المستوى الدولي والإقليمي، بجانب تجمع الكوميسا، ما يدعم استمرار الرؤية الاستراتيجية بشأن تنويع جديد للعلاقات الدولية التجارية.

• الاستفادة من المجالات التي تدخل في أنشطة البنك المتعددة، وفي مقدمتها دعم التنمية المستدامة وتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين عبر الاستثمار في مجال البنية التحتية بشكل أساسي، والتي تشمل القطاعات الفرعية المختلفة في البنية التحتية مثل: الطاقة، والنقل، والمياه، والاتصالات. فضلا عن أن عمليات البنك تشمل قطاعي الصحة والبنية التحتية الاجتماعية، ويمتد نشاط البنك إلى مجال الرقمنة بسبب الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن جائحة كورونا (كوفيد ١٩) على الاقتصاد العالمي.

• انضمام مصر لبنك التنمية الجديد التابع لتجمع البريكس خطوة تؤكد الثقة العالمية الكبيرة في الاقتصاد المصري، وهى خطوة بمثابة متنفس جديد للاقتصاد وستقلل ضغط الدولار ويقلل الاحتياج إليه، الاتفاقية ستساهم في استفادة مصر من خبرات الدول المشاركة في زيادة معدلات التصنيع والإنتاج، كما أنه يساهم أيضا في خلق سوق مشتركة لترويج السلع والمنتجات المصرية، مما يعطى مصر القدرة على المساهمة الفعالة في التنمية المستدامة.

• الانضمام للبريكس يحمل فرصة كبيرة لزيادة معدلات التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة بين مصر والدول الأعضاء، فضلا عن أهمية الوجود وسط تكتل يحمي المصالح السياسية والاقتصادية للدولة المصرية ويضيف مزيدًا من التعاون وتبادل الخبرات.

• الاستفادة من اتجاه البريكس للتعامل بالعملات المحلية أو بعملات غير الدولار الأميركي، وهذا جزء تحتاج إليه القاهرة نظرًا لمشكلة النقد الأجنبي، وبالتالي تنويع سلة العملات الأجنبية.

• مصر باتت عضوًا في بنك التنمية التابع لبريكس، وهذه خطوة تؤكد إصرار الدولة المصرية للانضمام إلى المجموعة.

• الانضمام يعزز من العلاقات السياسية الجيدة التي تربط مصر بباقي دول المجموعة وعلى رأسها روسيا والصين والهند، وبالتأكيد يسهل ذلك تواجد ذلك ضمن دول المجموعة.

• البريكس يستفيد أيضا من وجود مصر في عضويته، حيث تكون بوابة لإفريقيا من حيث نفاذ وتوجيه السلع والخدمات الخاصة بهم، وتصدير لباقي دول القارة للاستفادة من السوق الإفريقي؛ استغلالًا لموقع مصر الجغرافي والمقومات التي تمتلكها.

آفاق الاقتصاد العالمي حسب صندوق النقد الدولى

يشهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤا واسعا فاقت حدته التوقعات، مع تجاوز معدلات التضخم مستوياتها المسجلة خلال عدة عقود سابقة. وتنوء الآفاق بأعباء ثقيلة من جراء أزمة تكلفة المعيشة، وتشديد الأوضاع المالية في معظم المناطق، والغزو الروسي لأوكرانيا، واستمرار اثار جائحة كوفيد-١٩. وتشير تنبؤات صندوق النقد الدولى إلى تباطؤ النمو العالمي من ٦,٠٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٢ ثم ٣٪ في عام ٢٠٢٣، فيما يمثل أضعف أنماط النمو على الإطلاق منذ عام ٢٠٠١ باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحرجة من جائحة كوفيد-١٩. وحسب التنبؤات، سيرتفع التضخم العالمي من ٤,٧٪ في ٢٠٢١ إلى ٨,٨٪ في ٢٠٢٢ ليتراجع لاحقا إلى ٦,٥٪ في ٢٠٢٣ و٤,١٪ في ٢٠٢٤.

كما أن نصيب الفرد من الناتج في الاقتصادات المتقدمة متوقع أن يقل إلى ٠,٩ في ٢٠٢٣، ١,٠ في ٢٠٢٤ مقارنة ب ٢,٣ في ٢٠٢٢.

أما اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية فكاد يكون نصيب الفرد من الناتج ثابت وكذلك اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل ونصيب الفرد من الناتج بالدولارات الدولية على أساس تعادل القوى الشرائية

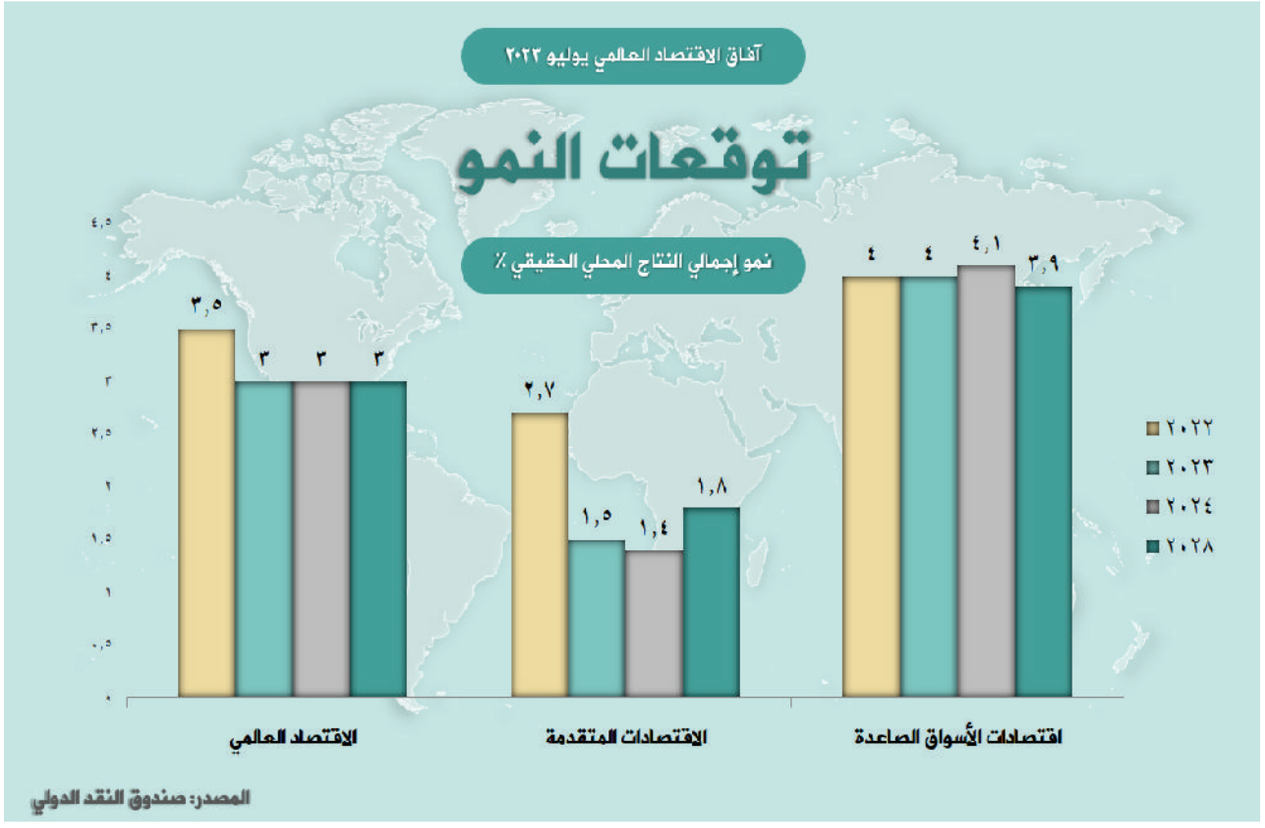

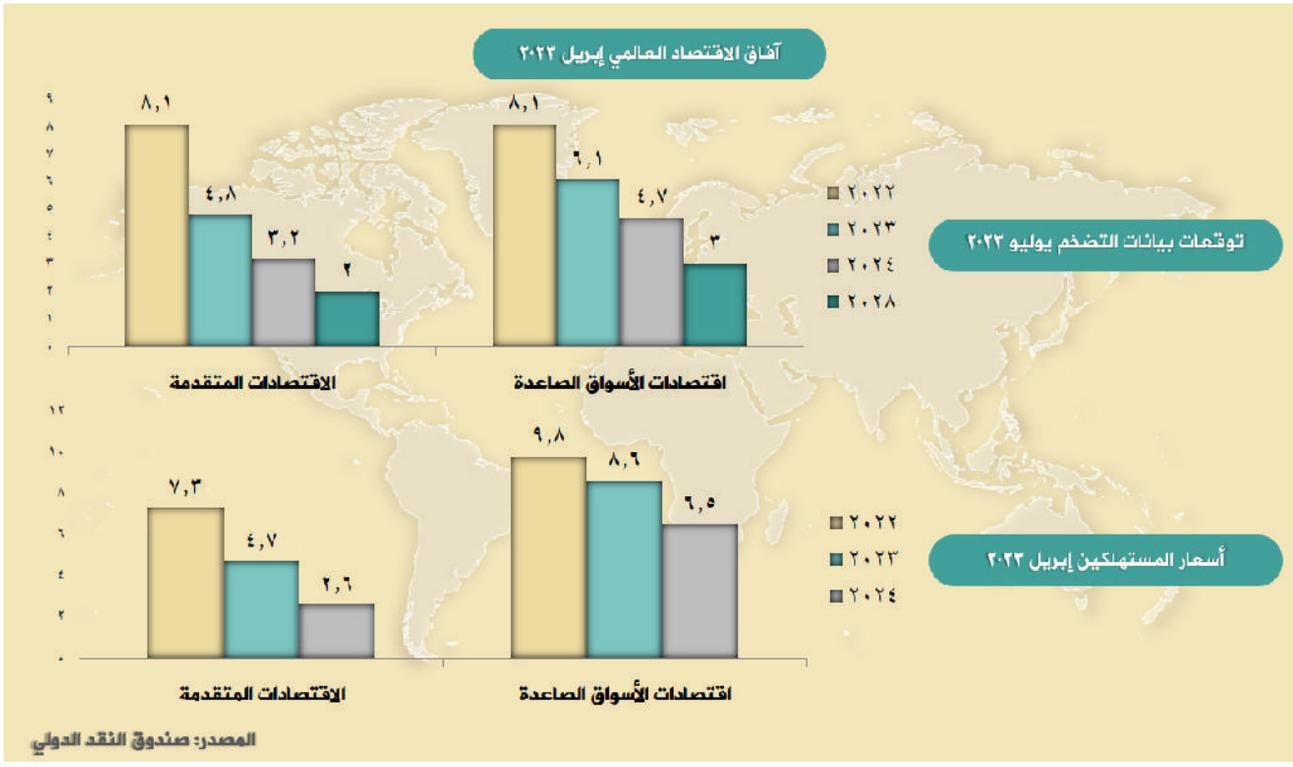

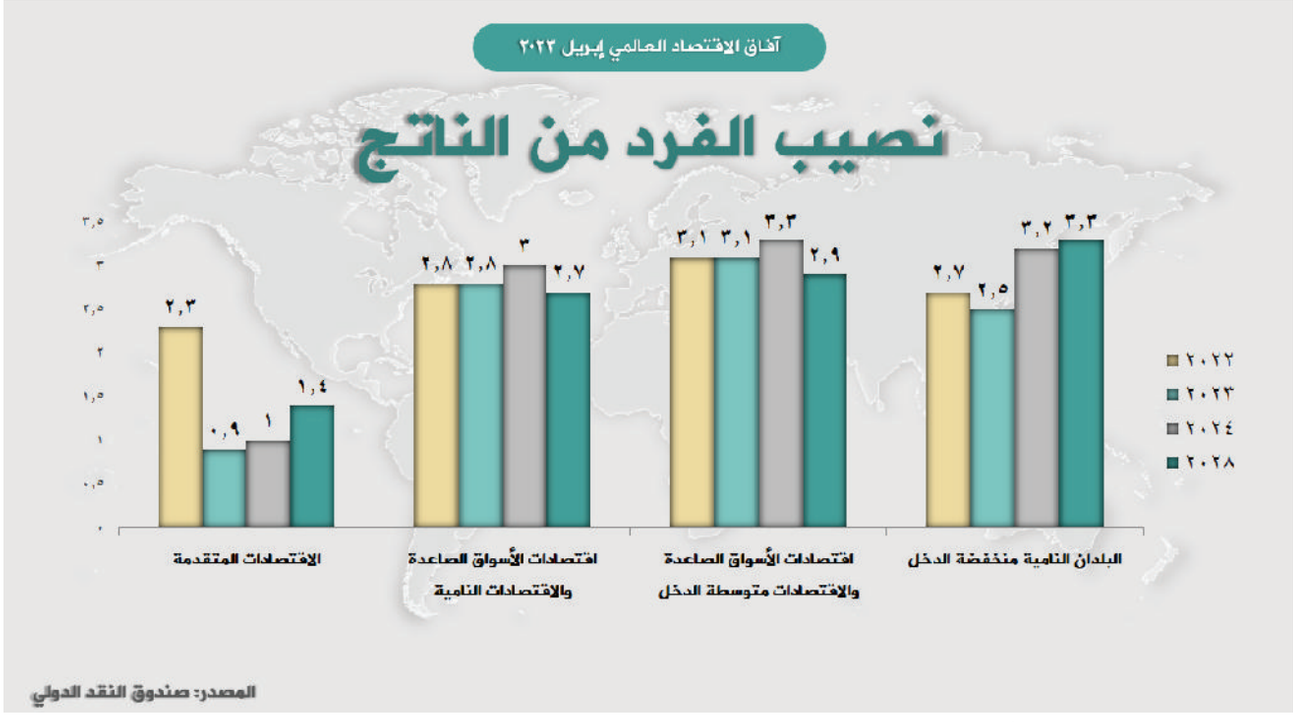

اقتصادات الشرق الأوسط وشمال افريقيا

أثبتت اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى صلابتها في عام ٢٠٢٢ على الرغم من وقوع سلسلة من الصدمات العالمية. غير أنه من المتوقع تباطؤ النمو في العام الجاري - وربما العام القادم - في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع بدء السياسات التقييدية الرامية إلى مكافحة التضخم والحد من مواطن الضعف وإعادة بناء الاحتياطيات الوقائية في إحداث أثر ملموس على النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان، وبدء تخفيضات الإنتاج النفطي المقررة في كبح النمو في البلدان المصدرة للنفط. ومن المتوقع أن يظل التضخم مستمرا.

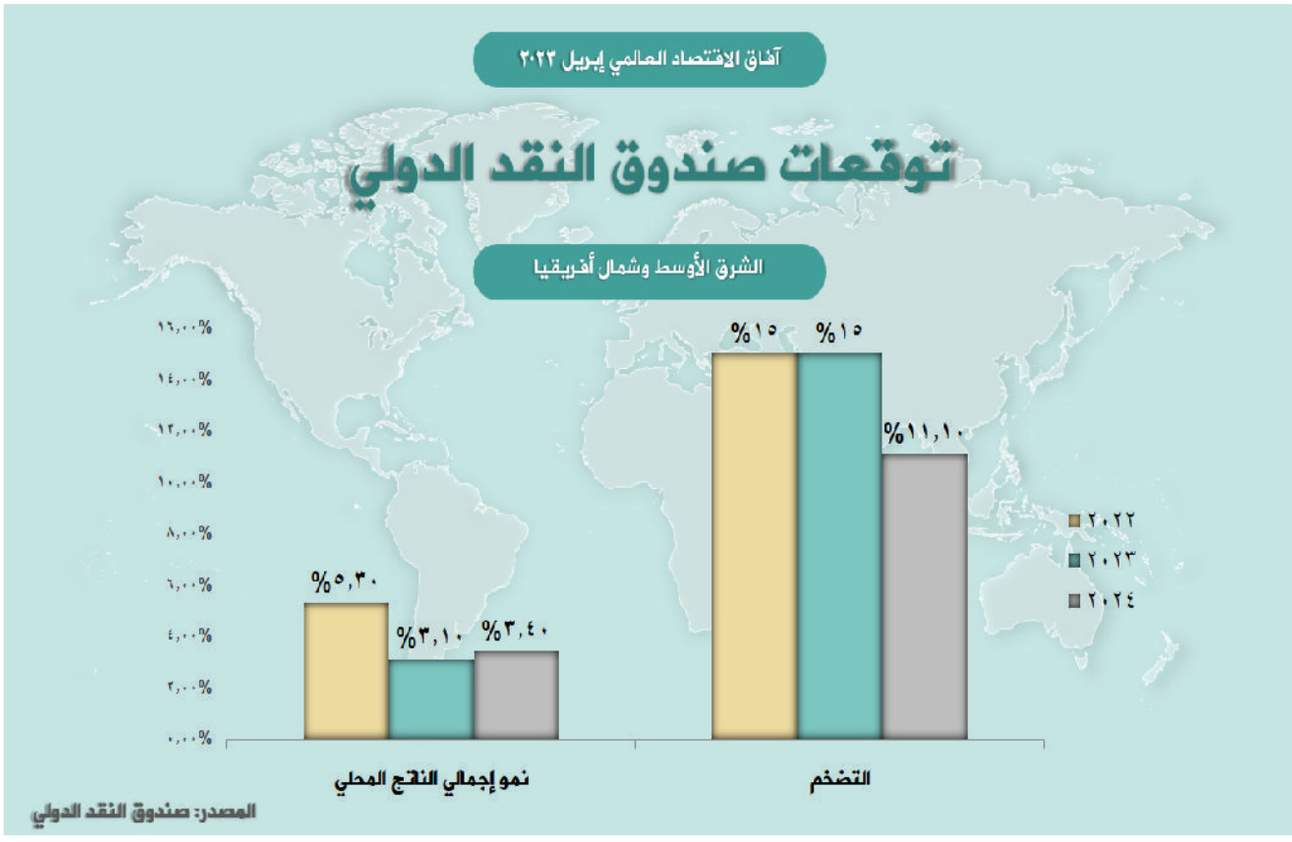

التعافي الاقتصادي العالمي مستمر لكن يواجه صعوبات:

يتعافى الاقتصاد العالمي تدريجيا من كل من الجائحة والغزو الروسي لأوكرانيا لا يزال على المسار الصحيح. واقتصاد الصين الذي أُعيد فتحه يتعافى بقوة. والاضطرابات في سلاسل الإمداد آخذة في التراجع، بينما الاختلالات في أسواق الطاقة والغذاء الناجمة عن الحرب تواصل انحسارها. وفي نفس الوقت، فإن التشديد الكبير والمتزامن للسياسة النقدية من قِبَل معظم البنوك المركزية من المتوقع أن يبدأ في أن يؤتي ثماره، مع تحرك التضخم وعودته إلى مستوياته المستهدفة.

لكن الأمر الأكثر مدعاة للقلق هو أن التشديد الحاد للسياسة النقدية على مدار الاثني عشر شهرا الماضية بدأ يؤدي إلى ظهور آثار جانبية خطيرة في القطاع المالي.

فمنذ فترة طويلة من انخفاض التضخم والتدني الشديد في أسعار الفائدة، أصبح القطاع المالي شديد التراخي حيال آجال الاستحقاق وعدم اتساق تدفقات السيولة. وأفضت السرعة في تشديد السياسة النقدية العام الماضي إلى تكبد خسائر فادحة في الأصول طويلة الأجل ذات الدخل الثابت، وأدت إلى رفع تكاليف التمويل.

ويعتمد استقرار أي نظام مالي على قدرته على استيعاب الخسائر دون اللجوء إلى أموال دافعي الضرائب. ومن خلال الفترة الوجيزة من عدم الاستقرار التي شهدها سوق سندات الخزانة البريطانية في المملكة المتحدة في فصل الخريف الماضي واضطراب الجهاز المصرفي في الولايات المتحدة مؤخرا، يتضح أن هناك مواطن ضعف جسيمة على مستوى البنوك ومؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية على حد سواء. وفي كلتا الحالتين، اتخذت السلطات المالية والنقدية إجراء سريعا وقويا وتمكنت من منع حدوث مزيد من عدم الاستقرار.

بنك الاستثمار القومي
NIB
تنمية رخاء
NATIONAL INVESTMENT BANK

تنمية مصر رسالتنا

المؤشرات الاقتصادية
ECONOMIC INDICATORS

للحصول على جميع مطبوعاتنا يرجى الاتصال
بالإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار

فريق البحث
investment.support@nib.gov.eg

• تصدر هذه النشرة دورياً عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد ببنك الاستثمار القومي باللغة العربية لتوزيعها بالمجان داخل جمهورية مصر العربية على المهتمين بمتابعة التطورات الاقتصادية فى البلاد.
• وتتحرى الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار غاية الدقة فى عرض المعلومات والأرقام التي تحتويها النشرة.
• ولا يعتبر بنك الاستثمار القومي مسئولاً عن أي من التفسيرات أو الآراء الواردة بها ويسمح بنشر مقتطفات من هذه النشرة بشرط ذكر المصدر.

بنك الاستثمار القومي

NATIONAL INVESTMENT BANK

تنمية مصر رسالتنا

١٨ ش عبد المجيد الرمالي - باب اللوق - القاهرة
فاكس : ٢٧٩٢٢١٧٤
investment.support@nib.gov.eg